وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم:العلوم الانسانية

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية
الشعبة: علوم انسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان: دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية في معالجة القضايا العالقة للثورة 1957-1960

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "
دفعـــة: 2020

إعداد الطالبة:
1- شقروش رجاء

إشراف الأستاذ(ة):
* وابل بختة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــة
عسول صالح	أستاذ محاضر – أ-	رئيســـــــا
وابل بختة	أستاذ مساعد – أ-	مشرفـــا ومقررا
موهوب مبروك	أستاذ مساعد – أ-	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــــم العـــــالي و البحـــــث العلمـــي
جامعـــــة العربـــــي التبســـي- تبســـة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

الرقم : ..... /ق.ت.آ/ ك.ع.ا.ا/ج.ع.ت.ت/ 2018

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ(ة) : وابل بختة

المشرف على مذكرة تخرج : ماستر ■ ماجستير ☐ دكتوراه علوم ☐ دكتوراه ل.م.د ☐

المعنونة بـ :

دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية في معالجة القضايا العالقة للثورة 1957-1960

تخصص :

تاريخ الثورة الجزائرية

من إعداد الطلبة:

01- شقروش رجاء

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في : 01/06/ 2020.

إمضاء الأستاذ المشرف

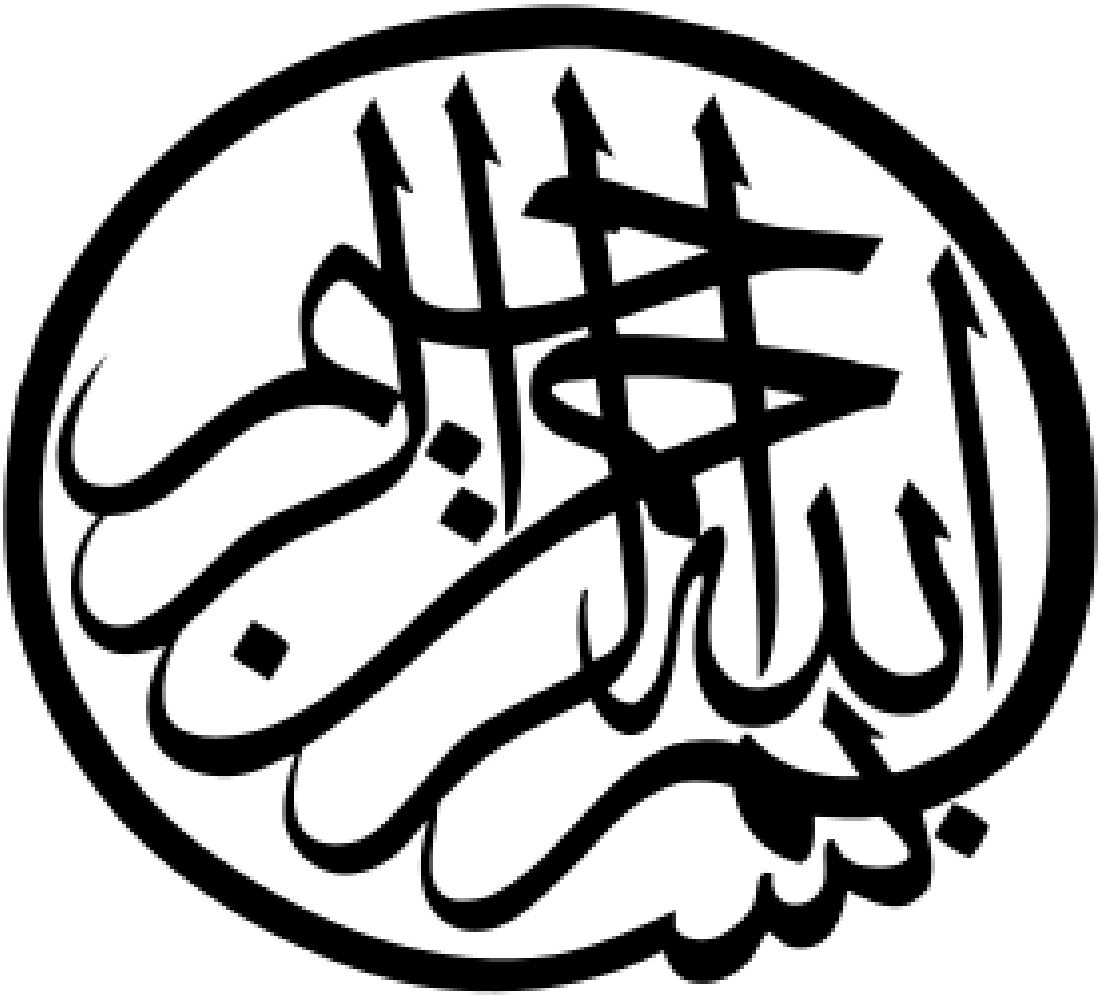

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله على احسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد ان لا اله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد ان سيدنا ونبينا محمد ورسوله الداعي الى رضوانه صلى الله عليه وعلى اله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع اتقدم بجزيل الشكر الى **الوالدين العزيزين** الذين اعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح. وإكمال الدراسة الجامعية والبحث: كما اتوجه بالشكر الجزيل الى من شرفتني بإشرافها على مذكرة بحثي الاستاذة الدكتورة **"وابل بختة"** التي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائها حقها بصبرها الكبير عليا. ولتوجهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في اتمام واستكمال هذا العمل، الى كل **اساتذة قسم العلوم الانسانية**، خاصة اساتذة قسم التاريخ، كما اتوجه بخالص شكري وتقديري الى كل من ساعدني من قريب او من بعيد على انجاز وإتمام هذا العمل.

" رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي: مؤتمر الصومام وأبرز قراراته 20 اوت 1956م	
المبحث الاول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام	08
المبحث الثاني: انعقاد مؤتمر الصومام وقراراته	11
المبحث الثالث: نتائج مؤتمر الصومام	15
الفصل الاول: ماهية المجلس الوطني للثورة الجزائرية	
المبحث الاول: تأسيس المجلس الوطني للثورة	20
المبحث الثاني: صلاحيات المجلس الوطني للثورة	22
المبحث الثالث: تشكيلات المجلس الوطني للثورة	24
المبحث الرابع: هياكل المجلس الوطني للثورة	27
الفصل الثاني: ادوار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957-1960	
المبحث الاول: الصراع بين الداخل والخارج والسياسي والعسكري	31
المبحث الثاني: حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي.	37
المبحث الثالث: تعزيز العمل الثوري لجبهة التحرير في الداخل.	40
المبحث الرابع: تطور الموقف السياسي والدبلوماسي للجبهة في الخارج	44
الفصل الثالث: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته الدولية في الخارج من 1957 الى غاية 1960	
المبحث الاول: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بالقاهرة	48
المبحث الثاني: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بتونس	55
المبحث الثالث: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بطرابلس	59
خاتمة	و
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
ملخص	

مقدمة

يعد مؤتمر الصومام بتاريخ 20 أوت 1956 من الاحداث التاريخية الهامة في مسيرة الثورة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني، خاصة وانه جمع بين قادة الداخل لتقييم مسار حوالي سنتين من الكفاح المسلح ضد قوات العدو الفرنسي، حيث عقد تحت إشراف عبان رمضان الذي تبنى إستراتيجية جديدة تقوم على تأسيس هياكل وأجهزة تنظم عمل الثورة، ما أكدته قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على تشكيل مجلس وطني للثورة الجزائرية، الهيئة العليا لها، بوضع إستراتيجية شاملة لتفعيل الكفاح المسلح في الداخل وتوسيع العلاقات مع كافة الأقاليم والتنظيمات الدولية رمز السيادة الوطنية.

يقوم المجلس الوطني بتشريع القوانين بصفة مؤقتة بهدف تحرير التراث الوطني إضافة الى انه المخول في فصل القضايا المصيرية للثورة كالمفاوضات أو توقيف القتل، وهذا ما اكسبه سلطة القيادة باعتبارها رمز للوحدة الوطنية ،ماساهم بشكل فعال في إعطاء دفع قوي للثورة سواء في الداخل او الخارج.

❖ أسباب اختيار الموضوع :

من خلال مطالعتي على بعض المواضيع ،شد انتباهي لموضوع دراستي لأسباب عدة أبرزها:

_ أسباب ذاتية:

رغبتي الشخصية في تسليط الضوء على الجانب المهم وهو دور المجلس الوطني وكيفية معالجة القضايا التي واجهتها الثورة ، من خلال إبراز أهم القضايا التنظيمية المتعلقة بالمجلس الوطني ، وذلك بعد الاطلاع أكثر على تاريخ الجزائر المعاصر.

_ الاسباب الموضوعية:

فقلة الدراسات حول المجلس الوطني حسب حدود اطلاعي دفعني الى إبراز دوره في معالجة القضايا العالقة للثورة من خلال دراسة مختلف الجوانب والظواهر الخاصة به.

❖ إشكالية الموضوع:

وفي اطار هذه الدراسة التي خصصتها للمجلس الوطني للثورة جاءت اشكاليتي على النحو الآتي: ما مدى مساهمة المجلس الوطني اتجاه الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة مابين 1957 إلى غاية 1960 وما بعدها؟

ولمعالجة هذه الأخيرة اتبعتها بجملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور مؤتمر الصومام اتجاه الثورة؟ وهل استطاع فعلا بناء إستراتيجية جديدة لها؟
- ما هي ابرز العوامل التي ساهمت في استحداث المجلس الوطني للثورة؟
- ما أهم العراقيل والمشاكل التي اعترضت المجلس الوطني للثورة خلال نشاطه؟

❖ خطة الموضوع:

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة قمت بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وأتممتها بخاتمة، ومجموعة من الملاحق التوضيحية والخاصة بالموضوع، تضمنت فصل تمهيدي حول مؤتمر الصومام وابرز قراراته 20 أوت 1956 إلى غاية نتائجه، ثم فصل الأول عن ماهية المجلس الوطني للثورة ويتضمن أربع مباحث، المبحث الأول عن تأسيس المجلس الوطني للثورة أما المبحث الثاني فهو عن صلاحيات المجلس والمبحث الثالث تشكيلات المجلس وأما المبحث الرابع هياكل المجلس الوطني، وبعد ذلك نجد الفصل الثاني ادوار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957-1960 إلى غاية تطور الموقف السياسي والدبلوماسي للجبهة في الخارج، وقد تضمن أربعة مباحث المبحث الأول تحدث حول الصراع بين الداخل والخارج والسياسي والعسكري أما المبحث الثاني حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي والمبحث الثالث تعزيز العمل الثوري لجبهة التحرير في الداخل في حين تضمن المبحث الرابع تطور الموقف السياسي والدبلوماسي للجبهة في الخارج، وفي الأخير نجد الفصل الثالث تحدثت فيه عن نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته الدولية في الخارج من 1957 إلى غاية 1960 حيث تضمن

ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بالقاهرة أما المبحث الثاني فهو عن نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بتونس وأخيرا المبحث الثالث عن نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بطرابلس.

❖ منهج الموضوع:

وقد اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على عدة مناهج تقتضيها طبيعة الموضوع وهي:

ـ **التاريخي الوصفي:** وذلك من خلال استعراض الوقائع والأحداث ووصفها كرونولوجيا مما ساعدني على عرض الأحداث بطريقة منظمة خاصة ما تعلق بادوار المجلس الوطني للثورة.

ـ **التحليلي:** وذلك بالتفصيل في الوقائع ومناقشاها وتحليل بعض الحقائق والمعطيات الغامضة منها .

❖ عرض المصادر والمراجع:

وفيما يتعلق بالمادة العلمية التاريخية التي اعتمدت عليها في إعداد هذه الدراسة من المصادر والمراجع قصد الإلمام بالموضوع قدر الإمكان ومن الاولى اقتصر على:

ـ مذكرات علي الكافي وهي أكثر المصادر أهمية في دراسة واقع الثورة واهم القضايا التي مرت على المجلس وجمع مختلف الدراسات المتعلقة باجتماعات المجلس الوطني للثورة الذي آتى على محطات مهمة في المرحلة المراد دراستها.

ـ ومن أهم المراجع كتاب رابح لونيسي الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين وهو مرجع مهم جدا لدراسة دورات المجلس والقضايا والصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

ـ كما اعتمدت أيضا على كتاب سعد دحلب المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر لأنه كان عضو في المجلس الوطني للثورة وتكلم بتفصيل وتوسيع عنه.

_ اما عن أهم المراجع فاستعنت ب: أحسن بومالي وكتابه إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956) والذي تناول جميع أحداث الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام.

_ بالإضافة إلى كتاب همشاوي جذور أول نوفمبر في الجزائر، والذي تطرق بصورة واضحة عن أهم الأحداث التي وقعت خلال اجتماعات المجلس الوطني للثورة وكيف انتقلت إلى الصراع على السلطة.

_ وأيضا كتاب محمد لحسن الزغيدي مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 الذي الم بالموضوع بطريقة شاملة ومختصرة.

_ بالإضافة إلى كتاب عمار قليل بعنوان ملحمة الجزائر نظرا لما حواه من مادة علمية شملت كل جوانب الموضوع.

_ كما اعتمدت أيضا على الدراسات العلمية الأكاديمية لسد بعض الفراغات في بعض الجوانب أطروحة دكتوراه للأستاذ احمد مسعود سيد علي قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1954-1962 كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الجزائر قسم التاريخ 2009، 2010، التي اعتمدت على أرشيف المجلس الوطني للثورة.

❖ الصعوبات:

خلال هذه البحث واجهتني جملة من الصعوبات والمشاكل وان أي دراسة تاريخية لا تخلو من الصعوبات نذكر أهمها:

_ عدم توفير المكتبة الجامعية على المادة العلمية مما اضطرني إلى التنقل لتحصيلها وجمعها.

_ وتداخل الأحداث التاريخية مما شكل لي صعوبة في تنقية المعلومات اللازمة والخاصة بالموضوع.

– ان الدراسات التاريخية باللغة الفرنسية عن الثورة أكثر وفرة مما جعلني أواجه. صعوبة في ترجمة مضامينها و معرفة محتوياتها.

الفصل التمهيدي:

مؤتمر الصومام وأبرز قراراته 20 اوت 1956م

الفصل التمهيدي: مؤتمر الصومام وابرز قراراته 20 اوت 1956م

المبحث الاول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.

المبحث الثاني: انعقاد مؤتمر الصومام وقراراته.

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر الصومام.

المبحث الأول: ظروف انعقاده

مضى عامين على الثورة التحريرية، بقيت خلالها هذه الأخيرة غير واضحة الخطى على طريق بناء المستقبل، كان لابد لقيادة الثورة أن تضع منهجا تحدد فيه مسارها ألمقبلي[1]، حيث يعتبر مرحلة هامة وحاسمة في مسار تطورها[2]، إذ تكمن هذه الأهمية في ظهور العديد من المعطيات والظروف التي عاشتها الثورة التحريرية على المستويين الداخلي والخارجي، فكان انعقاد المؤتمر ضرورة حتمية[3] باستحداث نظم جديدة ثقافية واجتماعية لكي تتضح لها الرؤيا إزاء كل الأطراف المحلية والدولية وبأن لا تبقى رهن المخططات الحكومية الفرنسية التي كانت تعمل باستمرار على حشد كل الطاقات المادية والبشرية والفكرية لإخماد لهيب الثورة في مهدها[4].

وعلى حد تعبير العقيد محمدي السعيد أن مؤتمر الصومام كان ضرورة ملحة فرضتها الظروف التي أحاطت بالثورة فالمناطق كانت تعمل في شبه عزلة عن بعضها البعض إضافة إلى ضعف التنسيق بين الداخل والخارج مما شكل تهديدا خطيرا أو نقطة ضعف يمكن للعدو أن ينفذ منها على قلب الثورة[5].

كما دعم لخضر بن طوبال انعقاد المؤتمر بقوله:"... كانت كل منطقة في عزلة عن الأخرى، فكل مسئول يحاول تدبر الأمور بمفرده، وكان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج خطيرة؛ كأن تكون ستة سياسات مختلفة وستة تكتيكات مختلفة وكذلك ستة شعوبا أيضا..."[6]، مما يلاحظ إن

هذه الشهادتان تعكسان صعوبة تنظيم الثورة والتي أثرت بدورها... على مستوى التسليح لدى جنود جيش التحرير[7].

---

[1]- مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية في الجزائر بطل واحد هو الشعب جبهة التحرير الوطني، ط1، دار الثوري، بيروت، 1996، ص: 227.

[2]- محمد لحسن الزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، دار رهومة للنشر، الجزائر، 2005، ص: 131.

[3]- النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954(نداء أول نوفمبر مؤتمر الصومام مؤتمر طرابلس)، منشورات ANEP، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005،ص: 16.

[4]- محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص: 132.

[5]- محمد عباس، رواد الوطنية، ج7، دار رهومة للنشر الجزائري، 2013، ص: 658.

[6]- مبروك بالحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص: 57-58.

[7]- محمد عباس، ثوراء عظماء، ج4، دار النشر هومة، الجزائر، 2013، ص:368.

فعلى مستوى القيادة السياسية، اعتبر يوسف بن خده أن انقسام القيادة بين القاهرة والجزائر جعلها تواجه مشكل عويص بسبب تضارب الآراء داخل الثورة بحيث كانت هناك حاجة ماسة للتحدث بصوت واحد وتجنب الاختلافات في الآراء حول القضايا المصرية خاصة كيفية إدارة وشروط التفاوض مع الطرف الفرنسي.

ففي الوقت الذي كان فيه عبان رمضان يصرح من الداخل: "...لا تفاوض إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر..." كانت بعثة مصر تصرح باسم الثورة في الخارج لأجل التفاوض على أساس مجلس وطني تأسيسي، وهو ما تفطنت إليه السلطات الفرنسية فراحت تحاول إبراز ممثلي الجبهة بدعوى أنهم غير المؤهلين للرد على الصحافة عند سؤالها بالقول: مع من نتفاوض؟[1]. مما يدل على وجود فراغ سياسي في الوسط الجزائري لابد من النظر إليه، فأصبح

واضحا أن الثورة وصلت إلى مرحلة ضرورة تنظيم أكثر قوة، بوضع حد للتصرفات الفردية مايستوجب ضرورة عقد لقاء وطني[2]،

كان من المفترض عقده بتاريخ 5 جانفي 1955م، لكن الظروف حالت دون ذلك[3].

وأيضا من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

- تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة بكل إيجابياتها وسلبياتها قصد إزالة هذه الأخيرة.
- العمل على وضع إستراتيجية تنظيمية موحدة ودائمة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي، للخروج بوثيقة سياسية عملية للثورة[4].
- تبني تنظيم جديد محكم في الميدان السياسي، العسكري والإداري والعمل على إيصال صدى الثورة الجزائرية إلى الرأي العام العالمي في خضم النشاط الدولي[5].

---

[1]- ben youcef ben khada ،aben ben-mhidi ، dahleb، alger 2000 p: 25-26 .

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص: 47.

[3]- محمد عباس، فصول في ملحمة التحرير فرسان الحرية، ط1، دار النشر الجزائر، 2013، ص: 93.

[4]- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار العثمانية للنشر الجزائري، 2014، ص: 383.

[5]- أحمد سيعود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر،2002، ص: 101.

ومن هنا بدأت التحضيرات لعقد المؤتمر بالتزامن مع انطلاق العمليات العسكرية الفرنسية المسماة بعملية الأمل والبندقية التي كان روبير لاكوست يعلق عليها آمال كبيرة لتحقيق التهدئة بالجزائر عبر تكثيف القمع والإبادة بجعل تاريخ ماي 1956م كأخر أجل لتحقيق ذلك[1].

وقد أشار علي كافي إلى أن التحضيرات انطلقت بتاريخ نوفمبر 1955م عندما وصل مبعوث المنطقة الرابعة عمار رشيد إلى المنطقة الثانية لاستطلاع الوضع وبعد نقاش طويل وثري اقترحت عليه قيادة المنطقة زيغود يوسف بالتحديد عقد مؤتمر وطني من أجل تقييم المرحلة.

وتكوين قيادة موحدة على المستوى الوطني، خلالها عاد عمار رشيد مجددا في مارس 1956م حاملا خبر موافقة القيادة في العاصمة على عقده في الشمال القسنطيني[2]. ولكن تغير الأمر إلى عقده بمنطقة إيفري أوزلاقن بحوض الصومام بتاريخ 20 أوت 1956م[3].

ومرد ذلك جملة من الاعتبارات أبرزها: حصانة المنطقة المحاطة بغابة الأكفادو والموقع الوسطي للمدينة التي تسهل عملية التحاق المسئولين لحضور أشغال المؤتمر.

جاء الاختيار كشكل من أشكال التحدي للإدارة الاستعمارية الفرنسية التي تتدعي السيطرة على المنطقة وهذا على حد تعبير لحسن الزغيدي[4].

[1]- عائشة حسيني، المنطقة الرابعة ومؤتمر الصومام، مجلة المصادر، العدد 12، ص: 58.
[2]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي الكافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر الجزائري، 2006، ص: 102
[3]- مصطفى همشاوي، جذور اول نوفمبر في الجزائر، دار رهومة، الجزائر،2010، ص: 84.
[4]- محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص: 119.

المبحث الثاني: إنعقاد المؤتمر وقراراته:

صدرت أوامر لوحدات الجيش بشن هجومات تستهدف قوات العدو بعيدا عن منطقة عقد المؤتمر حتى ينشغل العدو بها[1]. وبذلك توفرت جميع الشروط ألازمة لعقده وكانت التحضيرات له في غاية السرية والتنظيم فلم يبقى إلا إعداد وثائق المؤتمر، باستعانة عبان رمضان بزملائه من الحزب الشعبي الشيوعي[2].

_ بعد أن إنتهت القيادة من كافة الترتيبات المطلوبة لعقد المؤتمر واكتمل توافد المؤتمرين على مكانه تم يوم 20 أوت 1956م تاريخا له[3]، بدأت الوفود على المنطقة الثالثة للمشاركة فيه فانطلقت أشغاله التي دامت عشرة أيام، أستعرض خلالها المؤتمرون حصيلة 22 شهرا من العمل الثوري[4].

وقد عرفت جلسات المؤتمر مشاركة ممثلي المناطق على النحو التالي:

1. المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) مثلها كل: من زيغود يوسف، لخضربن طوبال، عمار بن عودة، إبراهيم مزهودي، حسين رويبح.
2. المنطقة الثالثة (القبائل) مثلها كل: من كريم بالقاسم، محمدي السعيد، عميروش، أيات حمودة، قاسي السعيد.
3. المنطقة الرابعة (الجزائر) مثلها كل: من عمر أو عمران، محمد بوقرة، علي ملاح.
4. المنطقة الخامسة (وهران) مثلها العربي بن مهيدي، عبد الحفيظ بوصوف[5].

وقد تغيب عن حضور المؤتمر كل من ممثلي الولاية الأولى الاوراس بسبب إستشهاد مصطفى بن بولعيد بتاريخ 25 مارس 1956 خلالها طلبو من إبراهيم مزهودي أن يمثلهم في المؤتمر

---

[1]- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص: 19.
[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص: 393.
[3]- نفسه، ص: 393.
[4]- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، دار الامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص: 105.
[5]- النصوص الاساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص: 19-20.

لكنه أعتذر[1]، بحجة انه تابعا للولاية الثانية، ورد أنه سيكتفي بتمثيل ولايته، كما تغيب أيضا الوفد الخارجي والممثل لجبهة التحرير الوطني خارج البلاد لظروف خارجية، فبقوا ينتظرون في سان ريمون بإيطاليا وفي طرابلس بليبيا[2]. وقد افتتحت أشغال المؤتمر على الساعة الثامنة تحت إشراف كل من العربي بن مهيدي رئيس الجلسة وعبان رمضان كأمينا لها[3]. وقد تضمن محضر اجتماع الجلسة النقاط التالية:

1. شرح الأسباب التي دعت إلى عقد المؤتمر والمواضيع من خلال الإجتماع وقد تكفل بذلك كل من العربي بن مهيدي وعبان رمضان وأدى هذا إلى عقد مؤتمر وطني شامل.
2. تقديم التقارير النظامية عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة وتقرير عسكري أخر عن عدد المجاهدين والمناضلين، والوحدات والأسلحة بالإضافة إلى تقرير مالي عن المصاريف والمداخيل والمتبقي في الصندوق وتقرير سياسي عن معنويات المجاهدين والشعب.
3. تقسيم المناطق من ولايات إلى نواحي إلى أقسام ومن ثم إلى نواحي، وأيضا التوحيد العسكري في الوحدات والرتب العسكرية والمنح العائلية، وتوحيد سياسي تضمن المحافظون السياسيون وومهامهم وكذلك التوحيد الإداري ومجلس الشعب وجبهة التحرير والقانون الأساسي والنظام الداخلي والبيئات والسيرة ومختلف الهيئات المسيرة وجيش التحرير[4].

وبعد أن ناقش القادة النقاط المذكورة في جدول أعمال المؤتمر التي تمكنوا من خلالها:

- تقييم الفترة التي قطعتها الثورة الجزائرية من بداياتها لغاية 20 أوت 1956م.

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ج2، ط1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996،ص: 58.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 58.

[3]- عبد العزيز واعلي، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، دار الامل للنشر، الجزائر، 2011،ص: 53.

[4]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، ج3، دار البصائر الجزائر، 2009، ص: 336-337.

- التوصل إلى التخطيط والتنظيم المحكم للمرحلة القابلة ورسم الخطوط الأساسية للمؤتمر المتمثلة في إقامة أجهزة سياسية وإدارية والتأكيد على العقيدة السياسية وبلورتها[1].
- وضع منهج يعتبر من الوجهة العالمية أساس التنظيم لبناء الدولة الجزائرية المستقاة فقد عالج هذا المنهج بصراحة إخلاص الثوار لكل ما فعلوه وما يحب وان يفعلوه فكان تعبيرا صادقا ووثيقة تاريخية عكست كل ما جابهته الثورة[2].

✓ **قرارات المؤتمر:**

خرج بعدة قرارات هامة في مختلف الميادين والتي صادق عليها كافة المشاركين وقد كانت بتاريخ 20 أوت 1956م[3]. في جلسة ختامية انعقدت بقرية إيفري[4]. وقد تضمنت ما يلي:

1. تحديد المهام الأساسية للمحافظين السياسيين والمتمثلة في تنظيم الشعب والدعاية.
2. تشكيل هيئات قيادية للثورة المتمثلة في:

- المجلس الوطني للثورة (CNRA) يمثل القيادة العليا للثورة ويلعب دور السلطة التشريعية يتكون من 34 عضوا، 17 عضوا دائما و17 عضوا إضافيا.
- لجنة التنسيق والتنفيذ بمثابة الحكومة التنفيذية وتتكون من خمسة أعضاء يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة[5].
- اللجان وتخضع للجنة التنسيق والتنفيذ[6].
- إبراز العلاقة بين الجبهة وجيش التحرير وبين الداخل والخارج من خلال إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري و الداخل على الخارج[7].

---

[1]- إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث والنشر، قسنطينة ، الجزائر، 1992، ص: 124.

[2]- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985،ص: 343.

[3]- محمد شريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب وزارة المجاهدين، الجزائر، 2004، ص: 25.

[4]- عبد الحفيظ أمقران، مؤتمر الصومام إعداد وتنظيم ومحتوى مجلة أول نوفمبر، عدد خاص 68 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984، ص:27

[5]- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار رهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص: 265.

[6]- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2009، ص: 480.

[7]- النصوص الأساسية للثورة أول نوفمبر، المصدر السابق، ص: 23.

- تشكيل المحاكم للفصل في النزاعات بين المدنيين والعسكريين.

كما أكدت وثيقة الصومام على أهمية كسب المزيد من التأييد والدعم للقضية الجزائرية، بتوسيع العمل الدبلوماسي وتحديد شروط وقف القتال ومنها الاعتراف بوحدة الأمة الجزائرية ووحدة ترابها وسيادتها والاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري[1].

ضرورة نشر الوعي والمحافظة على معنويات المواطنين بدعوة الشعب إلى التجنيد في سبيل الوطن وقد توقفت هذه المصلحة عن العمل بقدوم قوة شال challe وإنشاء المحتشدات التي زج فيها الشعب بالقوة[2].

من خلال قرارات مؤتمر الصومام تبين أن الثورة الجزائرية كانت تتوفر على هياكل منظمة ومعدة بحكمة من رجال متدربين على عملية الكفاح ومؤهلين لخوض ذلك.

[1]- محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص: 165.
[2]- محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، ط2، دار بن كثير، لبنان، 2007، ص: 183.

المبحث الثالث: نتائج المؤتمر:

وضع مؤتمر الصومام هياكل انبعاث الدولة الجزائرية من جديد فقد تمخضت أشغال هذا الأخير عن نتائج في غاية الأهمية حيث شملت الجانب السياسي والعسكري بشكل خاص والغاية منها تدعيم وتقوية هياكل الثورة وتنظيم الكفاح المسلح كما تم وضع قاعدة متينة وذلك بإعداد هياكل ونظام لمسيرة الثورة وكما أسفر المؤتمر عن نتائج تخدم المصلحة العليا للوطن أهمها[1]:

تحديد مطالب الثورة ورفع الغموض الذي كان ينشره العدو والاستعمار عن الجهاد بأنه خروج عن القانون وعمل إرهابي وانه عصيان مدني[2].

- كما عملت حرب المدن التي كانت من مقررات الصومام على إعطاء مردود إيجابي للثورة حيث أظهرت ضعف الجهاز الأمني العسكري الاستعماري ويعود ذلك إلى تنظيم الجبهة للشعب وإدارة شؤونه بواسطة المجالس الشعبية كما نص عليها مؤتمر الصومام.
- عملت الجبهة على تنظيم الشعب ومساعدته على حل مشاكله بإنشاء محاكم للجبهة بدلا من المحاكم العسكرية.
- تنظيم الثورة الجزائرية بخلق إدارة و مسؤولية جماعية في التسيير كما أن التنظيم الذي نتج عن المؤتمر لم يقتصر على الجزائر فحسب بل تعداها إلى الخارج حيث يوجد الجزائريون، فقد قسمت فرنسا من الناحية الجغرافية حسب السكان المهاجرين إلى ولايات ومناطق ونواحي وذلك لتنظيم الثورة داخل فرنسا[3].
- تصدي المؤتمر للخلافات التي دأبت في بعض مناطق الثورة حيث كلف القادة عميروش وزيغود يوسف وإبراهيم مزهودي بمراجعة القيادات التي لم تحضر المؤتمر لسبب أو لأخر وإبلاغها قرارات المؤتمر للإطلاع والتطبيق.

---

[1]- محمد الشريف عباس، المرجع السابق، ص: 25-26.
[2]- محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص: 156.
[3]- نفسه، ص: 159.

- اتخاذ المؤتمر موقف واضح وحاسم من فكرة التعامل مع السلطات الاستعمارية، فقد كان هذا التعامل وسيلة قوة للعدو وملاذ لبعض اللاعبين على الحبلين من المتمردين والانتهازيين في الوقت الذي كان فيه المستعمر يحاول لعب ورقة سياسة الإصلاحات والأخذ بسياسة "فرق تسد".
- أستطاع المؤتمر أن يضع اللبنة الأولى للاختيارات الأساسية للثورة ما بعد الاستقلال من حيث اهتمامه بمستقبل البلاد بعد استرجاع السيادة الوطنية[1].
- إنشاء تنظيم إداري جديد بتقسيم الجزائر إلى 6 ولايات وتأسيس المجلس الوطني للثورة وكذا إنشاء سلطة تنفيذية متمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت مسئولة على توجيه إدارة جميع فروع الثورة[2].
- تنظيم الجيش وتطور أجهزته وأسلحته تحديد رتبه وكذلك تشكيل الشرطة الحربية التي تمثل أدق أجهزة الجيش وأنشطتها حيث يمتد نشاطها خارج الميدان العسكري، فهي بمثابة الرقيب الحساس في جهاز المخابرات فبفضلها تم كشف الخونة وكذا اكتشاف خطط العدو قبل تنفيذها.
- خلق أجهزة مختلفة تعمل على توعية الشعب وخلق الوحدة وهذه الأجهزة هي الإتحاد العام للعمال الجزائريين الإتحاد النسائي، الإتحاد العام للطلبة، المسلمين الجزائريين، الكشافة الإسلامية الجزائرية، الهلال الأحمر، النشاط الصحفي ومثاله جريدة المقاومة والمجاهد[3].
- اعتراف الثورة الجزائرية بالفلاح الرافد الأساسي للثورة وبالتالي تلبية تطلعه للعدالة الاجتماعية[4].

[1]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص: 361-362.
[2]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر – من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين – (814 ق.م -1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص: 442.
[3]- إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص: 125-126.
[4]- علي الكافي، المصدر السابق، ص: 102.

وفي الأخير يمكننا القول أن المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني قد خرج بنتائج كانت في مستوى طموح الشعب وتطلعاته حيث أستطاع أن ينظم الثورة وأن يوصل صداها إلى كافة أنحاء العالم وبأن الثورة سجلت العديد من الانتصارات العسكرية وكذلك الكثير من المشاكل التي أبانت عن الحاجة لوجود مؤسسات تنظيمية وقيادية وهو ما تكفل به مؤتمر الصومام.

الفصل الاول:

ماهية المجلس الوطني للثورة الجزائرية

الفصل الاول: ماهية المجلس الوطني للثورة

المبحث الاول: تأسيسه

المبحث الثاني: صلاحياته

المبحث: الثالث: تشكيلاته

المبحث الرابع: هياكله

المبحث الأول: تأسيس المجلس الوطني للثورة

خلال مؤتمر الصومام تم دراسة الجوانب التنظيمية للثورة من خلال كيفية تأسيس هياكل وأجهزة تنظيم العمل وترسيخ مبدأ القيادة الجماعية[1]، وعليه ما تقرر تزويد الثورة بمؤسسات قيادية تحت لواء جبهة التحرير الوطني للثورة الجزائرية[2]، وتجمع اغلب الشخصيات ومن بينها سعد دحلب على أن أهمية مؤتمر الصومام تمكن في نجاح المؤتمرين بتوجيه واقتراح *عبان رمضان[3]، و*العربي بن مهيدي[4]، كهيئات قيادية للثورة التحريرية لأجل فتح أبواب هذه المؤسسات لتخبر التيارات السياسية وهو ما يتفق فيه مع محمد عباس[5]، الذي أكد على أن أهمية المجلس الوطني للثورة تكمن في كونه حاول استيعاب احتواء مختلف الحساسيات السياسية السابقة سواء كأعضاء رئيسين أو احتياطيين[6]، في حين اعتبر خالفة معمري أن الأهمية الحقيقية لهيئات كالمجلس الوطني للثورة تكمن في كونه يمنح الثورة الاستمرارية ويجعلها لا تزول إلا بزوال الرجال ويضع كافة الفئات الاجتماعية أمام مسؤولياتها[7]، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن ميلاد المجلس الوطني للثورة يدخل في إطار منهج وإستراتيجية أملتها المقتضيات الاستعجالية لمرحلة الحرب التي فرضت ضرورة وجود هياكل نظامية موحدة لتسيير الحرب وفق نظام مركزية العمل وهو ما جعل عبد الحفيظ أمقران يعتبر ميلاد المجلس الوطني أعظم قرار انبثق عنها مؤتمر الصومام[8].

---

[1]- محمد لحسن الزغيدي، أهم الاختلافات في المجلس الثورة بين السياسيين والعسكريين، مقال بجريدة، الفجر، بتاريخ الثلاثاء 9 فيفري 2016.

[2]- احمد منغور، موقف الرأي العام من الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار التنوير، الجزائر،2013، ص: 88.

[3]- لخضر سفير، شخصيات تاريخية، دار الأمل للدراسات والنشر، الجزائر،2013، ص: 146،146.

*مواليد عام 1920م بتيزي وزو، تحصل على شهادة البكالوريا شعبة رياضيات من جامعة، البليدة سنة 1948م استدعى للخدمة العسكرية الإجبارية، انضم إلى حزب الشعب، ثم أصبح عضو في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، من أهم مقرري مؤتمر الصومام اغتيل في أكتوبر 1957م بالمغرب.انظر: لخضر سفير، نفس المرجع السابق، ص:147،146.

*ولد عام 1923م ناضل في صفوف الشعب، عضو اللجنة الثورية للوحدة والعمل عين قائد للمنطقة الخامسة، عضو في مؤتمر الصومام ثم لجنة التنسيق والتفيذ.انظر:عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص: 44.

[5]- محمد عباس، خصومات تاريخية، ط2، دار هومة للنشر، الجزائر، 2013، ص138.

[6]- سعد دحلب، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب،2007، ص: 55.

[7]- خالفة معمري، عبان رمضان، منشورات الشهاب، الجزائر،2003 ،ص:196.

[8]- عبد الحفيظ أمقران الحسني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، دار الأمة، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 56،55.

أما حيث يعرف المجلس بأنه الهيئة العليا التي تقود وترسم معالمها وتحدد استراتيجياتها [1] في حين عرفته مواثيق الثورة على انه رمز السيادة الوطنية[2]، يقوم بتشريع القوانين مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني فهو بمثابة هيئة دستورية برلمانية التي تجتمع مرة في السنة وبفصل في كل المسائل السياسة، الاقتصادية، العسكرية، وقد ارجع مصطفى همشاوي أصول هذه التسمية "المجلس الوطني" إلى مصالي الحاج الذي أطلقه على قيادة الحزب بعد حل اللجنة المركزية[3] كما اعتبر هذا المجلس المؤتمن (صفة الأمين العام) على السيادة الوطنية وحارسها، ويتمتع بصلاحية التشريع والمراقبة على أجهزة الثورة[4] ويعين من خلال تحديد العضوية في المجلس وهو الأسلوب الأمثل لكي لا تعترض العملية إلى عوائق مجهولة بغرض تحقيق سلامة الثورة في ظل ظروف الاحتلال[5]، وعليه فانه بسبب الثورة لم يكن المجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية ويسجل الباحث تأكيد القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني المسيرة، يعمل المجلس على حرية الرأي والتعبير والحق في تشريع القوانين خلال مداولاته وهو ما يبرز التزام قيادة الثورة بتطبيق المبادئ الثورية كلما سمحت ظروف الحرب بذلك فقد كان من الضروري تأسيس مجلس وطني لمواجهة المرحلة الجديدة التي تستوجب تسخير كل الطاقات البشرية والمادية لتحقيق الاستقلال التام، وثورة الجزائر واحدة من ابرز الثورات المشهود لها في الصمود ومكافحة العدوان الصليبي[6].

---

[1]- عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2007 ،ص75.

[2]- محمد العربي الزبيري ،كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة، الجزائر،2007، ص: 54.

[3]- مصطفى همشاوي، المصدر السابق، ص: 96.

[4]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994-1995،ص: 204.

[5]- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون،تر: علي الخش، دار اليقظة العربية، 1965، ص120.

[6]- بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 الذكرى ال45 للاستقلال والشباب، الجزائر، 2007،ص: 219،220.

المبحث الثاني: صلاحيات المجلس الوطني للثورة

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الهيئة الوحيدة صاحبة القرار ويملك صفة المجلس التأسيسي له صلاحيات واسعة، بداية من سلطة التشريع، مراقبة مدى تنفيذ مقرراته من قبل الحكومة المكلفة بتنفيذ السياسة التي نوقشت في المجلس الوطني الذي يعين أعضائها[1]، ويقوم بحلها في المجلس نفسه وذلك بأغلبية جلسات القضايا وحل فيما يتعلق بمصير مستقبل البلاد كوقف القتال الذي حددها المجلس والمتمثلة في الاعتراف باستقلال الجزائر ووحدتها[2].

فالمجلس الوطني هو المخول الوحيد للفصل في القضايا المصيرية وله إضافة وإلى:

_ المجلس الوطني هو المسؤول عن التشريع[3].

_ يقوم المجلس بمراقبة الحكومة ويعين أعضاءها من بين أعضائه الحاضرين أو الممثلين ويرسم سياستها وتوجهاتها وتقيم أنشطتها[4].

_ يصادق على المعاهدات والاتفاقيات ويعدل القانون الأساسي للمؤسسات الانتقالية بموافقة أعضائه ولا يستطيع المجلس أن يتخلى عن هذه الصلاحيات إلى صالح المؤتمر الوطني[5].

_ وحدة الحق في اتخاذ مواقف وطنية وانه المسؤول عن توجيه السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير[6].

وفالمجلس مسؤول عن تسيير جميع الشؤون تهم السكان، كما يقوم بإحصاء المدن ويسهر على الأمن، كما يعمل على جمع الضرائب وتلقي المعلومات اللازمة عن تنقلات القوات الاستعمارية، ويشرف على تحسين معيشة الشعب، ويفصل في النزاعات ويقوم بجميع المهام

---

[1]- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص: 128.
[2]- عبد الرحمان بن العقون، مذكراتي، دار دحلب للنشر، 2000، ص: 56.
[3]- Mohammed Taguia, l Algérie en guerre l office publication, Alger,2007,p:146
[4]- إبراهيم مياسي، مقارنات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة الجزائر، 2007،ص: 219.
[5]- جريدة المجاهد،عهود الشهداء، ج4، منشورات وزارة المجاهدين، ص: 322.
[6]- حسن بومالي، المرجع السابق، ص: 354،357.

التي تقوم بها البلدية من إيجاد مخازن للحبوب وبناء المدارس والبحث عن ينابيع المياه، كما يوزع المجلس مرتبات شهرية لعائلة المسبلين والفدائيين، يسهر على صحة السكان والاستعلامات في الدعاية والتنظيم العمومي ومن خلال توزيع وتكليف لجان تحت مراقبته وإشرافه لمساعدة كل مسؤول في مهمته[1]، ففي إطار صلاحيات المجلس الوطني نلاحظ المصادقة على مشروع صادق المجلس الوطني للثورة وفق مشروع البرنامج الذي أعدته اللجنة التحضيرية بسرعة وعلى نصين أساسيين هما:

القوانين الأساسية للجبهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية وقد كانت النتيجة البارزة في البناء التأسيسي الذي وضعته وهي الخلط التام بين السلطات، فالجبهة مختلطة بالجيش من جهة وبجهاز الدولة من ناحية أخرى[2]، وقد حدد المجلس في بلاغه النهائي أهداف الثورة وتنظيمها الجديد، كما صادق على مقررات تعزيز نشاط جيش التحرير وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتهديد العمل الثوري وإضعاف الموقف الدولي الاستعماري، كما ضبط المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري، كما أكد على المواقف الثورية ضد الاستعمار[3].

إنشاء لجنة للمحاسبة من اجل السهر على حسن تسيير ميزانية جبهة التحرير الوطني وعلى ضرورة تطبيق توجيهات المجلس المتعلقة بالتوازن في مستوى المصالح الإدارية والدبلوماسية ورفع ميزانية التسيير[4]، إلى جانب المصادقة على دستور مؤقت للجمهورية الجزائرية، إي جبهة التحرير الوطني بإطاراتها ومناضليها في الميادين العسكرية والسياسية، كما دعى المجلس الوطني للثورة إلى ضرورة القيام بأعمال عسكرية على الحدود لإتاحة تدويل النزاع واستئناف العمل المسلح[5]، وكذلك أمر بإلغاء وزارة الحرب وتم اقتراح لجنة وزارية مكونة من الباءات الثلاث تكون مسؤولة عن القوات المسلحة[6].

[1]- ارغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص: 156.
[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 135،136.
[3]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص: 207.
[4]- جريدة المجاهد، العدد 59، 1960/02/05، ص:5.
[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 494.
[6]- سعد دحلب، المرجع السابق، ص: 110.

المبحث الثالث: تشكيلات المجلس الوطني للثورة

اشتمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية على تشكيلة من الأعضاء البارزين في الثورة حيث كان لكل واحد منهم دور كبير في التنظيم سواء في داخل أو الخارج من السياسيين والعسكريين، فخلال الدورة التأسيسية للمجلس الوطني للثورة تقرر أن يتشكل من 34 عضوا منهم 17 أساسيا و17 عضوا إضافيا بشكل يراعي تمثيل شخصيات من مختلف السياسة السابقة[1]، وهو ما لا ينطبق على لجنة التنسيق والتنفيذ التي اشتملت على خمسة أعضاء كلهم من قدامى حركة انتصار الحريات الديمقراطية[2]، الدائمون من عناصر حزب الشعب والموضحة على النحو التالي:

- **قادة أول نوفمبر**: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.
- **قادة الولايات**: زيغود يوسف، عمر أو عمران.
- **الوفد الخارجي**: ايت احمد حسين، احمد بن بلة، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.
- **المركزيون**: بن يوسف بن خدة، محمد يزيد[3].
- **المناضلون البارزون**: محمد الامين دباغين، عبان رمضان، عيسات ايدير.
- **عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**: فرحات عباس.
- **عناصر جمعية العلماء الجزائريين**: احمد توفيق المدني.
- أما الاضافيون ضمت من حزب الشعب وحركة الانتصار الحريات الديمقراطية والمركزيون كسعد دحلب (لجنة التنسيق والتنفيذ) صالح لوانشي، عبد المالك تمام مسؤول صحيفة

[1]- صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص: 50.
[2]- اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ :كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، عبان رمضان.انظر: حميد عبد القادر، دروب التاريخ (مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص: 117.
[3]- محمد عباس، المرجع السابق، ص: 375،376.

المجاهد،عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي.

- **من نواب قادة الولايات:** لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمدي السعيد، علي ملاح.
- **حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:** احمد فرنسيس[1].
- **من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:** ابراهيم مزهود.
- **من المنظمات الوطنية للاتحاد العام للعمال اتحاد الطلبة:** محمد بن يحي ونائبه.
- **من نواب قادة الولايات:** النائب مصطفى بن بولعيد وسليمان دهليس.
- **شحصيات مستقلة:** محمد بجاوي[2].

ولم تعرف هذه التشكيلة إلا بعد نشرها على صفحات جريدة المجاهد وأبقت نوع من الغموض حول مجموعة من الأعضاء الذين تمت الإشارة إليهم كإدراج اسم مصطفى بن بولعيد ونائبه في نفس الوقت وأيضا إسناد مقعدين للاتحاد العام للعمال الجزائريين دون أن تحدد العناصر المسندة إليها[3].

أما في نظام العمل داخل المجلس فهو الذي يحدد كل أشكال عمله وتصويته وان كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير كما أن للمجلس الحق في زيادة عدد أعضائه وذلك بموافقة ثلث أعضائه الحاضرين أو الممثلين، وأما عن مداولات مجلس فان مشاركة كل الأعضاء في المناقشات مطلوبة والامتناع عن التصويت غير مقبول حيث يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتب له مكون من ثلاثة أعضاء فيما بين دورته وهو مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو استثنائية[4]. أن هذا الأسلوب في التعيين تم

---

[1]- محمد عباس، المرجع السابق، ص: 375،376.
[2]- محمد بجاوي، المصدر السابق، ص:129.
[3]- أثناء أشغال انعقاد المؤتمر كان قد وصل المؤتمرين خبر استشهاد مصطفى بن بولعيد لكن مع ذلك تم إدراج اسمه ضمن قائمة المجلس كعضو شرفي.انظر:مصطفى طلاس و بسام العسلي، المرجع السابق، ص: 203.
[4]- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة ، تر: محمد الشريف بن داحي حسين، وزارة المجاهدين الذكرى الأربعين لاندلاع الثورة، 2007،ص: 194.

التخلي عنه منذ الدورة الثانية للمجلس بالقاهرة في أوت 1957 أين تم إلغاء التمييز الذي كان بين الأصيل والرديف كما تم توسيع أعضاء المجلس إلى 54 عضوا كما فوض المجلس جزء من صلاحياته للجنة التنسيق لتعيين أعضاء تراهم مؤهلين[1]، ومن اجل الاختصاصات على انه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية القائمة على تنفيذ خطتها العسكرية والسياسية فيما بين الأعضاء،وكما انه هو الذي يمنح المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة المتعلقة بمستقبل البلاد، فهو لا يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى باستثناء قضية وقف النار التي يجب أن لا تتم إلا بأغلبية ربع أخماس الحاضرين والممثلين[2]. ثم جاءت دورة المجلس الوطني بطرابلس ديسمبر 1959، أوت 1960 بعد اجتماع العقداء العشرة بتونس حيث أصبح عدد أعضاء 49 عضوا وفي دورة 9-27 اوت 1961 أصبح 44 عضوا[3]، في حين بلغ خلال الدورة الاستثنائية من بين 22-28 فيفري 49 عضوا ثم ليبلغ الأول في تاريخ المجلس 67 عضوا أثناء دورة الأخيرة بطرابلس مابين 27 ماي إلى 5 جوان 1962[4]، ويصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية 03 أنواع من الأوامر القانونية هي اللوائح وكانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صيغة قانونية:

_ الدستورية: وهي ذات طابع تأسيسي.

_ الأوامر التشريعية[5].

والتي تشرع وتعطي الصلاحية وتصادق على تطبيق الصفقة الأولى أن طريقة التعيين هذه كسب سليمان الشيخ لم يؤدي إلى إهمال إحدى القواعد الأساسية للديمقراطية وهي الانتخاب وذلك لحساب الخيار المشترك الأكثر تلاؤما مع ضروريات العمل السري[6].

---

[1]- عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر ،2004،ص25

[2]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص: 254.

[3]- محمد بجاوي، المصدر السابق، ص: 126.

[4]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص: 196.

[5]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص: 276.

[6]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر: حافظ جمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2003،ص: 258.

المبحث الرابع: هياكل المجلس الوطني للثورة

وفقا للقانون الأساسي للمؤسسات الانتقالية فان جبهة التحرير الوطني تفوض المجلس الوطني الذي يمثل سيادة الشعب الجزائري وصاحب السلطة الدستورية المؤقتة بتحديد نظامه الداخلي والقوانين الأساسية التي يقرها قابلة للتنفيذ فورا وفقا للمواد التي يحتويها[1]. نصت المادة الأولى على انه الهيئة العليا الدستورية لجبهة التحرير الوطني حيثما تتوفر له شروط التمثيل فيما يعتبر تركيب المجلس الوطني للثورة الجزائرية وطرق تعيين أعضاءه من صلاحياته الذاتية كما نصت عليه المادة 23[2]، فيما يمنح للمجلس الوطني للثورة الجزائرية صلاحية التصويت على النظام الداخلي للمؤتمر وتطبيق قراراته ومناقشة التصويت على ميزانية جبهة التحرير بالإضافة إلى تعيين لجان تأديب والمراقبة الإدارية والمالية هذا حسب المادة 25 في حين تؤكد المادة 26 على إن المجلس يحدد كل أشكال عمله وطرق تصويته الذي يجب أن يكون سريا في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص[3]. فيما تحدد المواد من 28 إلى 34 المندرجة ضمن الفصل الخامس والتي تأكد على عمل ثلثي أعضاء المجلس الوطني على الأقل داخل التراب الوطني وهو الوحيد له الحق في توسيع عدد أعضائه أو عزلهم بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين[4]، هذا ولا ينبغي لأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الامتناع عن التصويت إلا في حالة حدوث مانع أو مبرر مقبول هنا يستطيع كل عضو أن يوكل احد زملائه بواسطة توكيل شخصي مكتوب كما لا يمكن للمجلس الوطني للثورة أن يتخلى عن سلطاته القانونية مهما كانت الظروف إلا لصالح المؤتمر الوطني[5] مكتب المجلس الوطني للثورة وفقا للمادتين 35 و36 من القانون الأساسي للمؤسسات الانتقالية فان مكتب المجلس تعينه الجمعية لفترة عدم الانعقاد وتجدده عند كل دورة وهو يتكون من ثلاثة أعضاء وهو مسؤول عن دعوة المجلس

---

[1]- يحي بوعزيز ،المرجع السابق، ص: 248.
[2]- فتح الدين أزوار، إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013، ص: 354.
[3]- abdel Hamid Zouzou, les références historique de l'état algérienne (instution et charte, édition ,homme)Alger,2009,p448

[4]- النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص: 40.
[5]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص: 258،259.

الوطني للثورة للانعقاد سواء في دورته العادية أو الاستثنائية وذلك بناءا على طلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية[1]، ويقوم المكتب بإخطار المجلس الوطني عن مختلف القضايا الهامة والتي تستوجب النظر فيها[2].

[1]- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1984، ص: 209.
[2]- انظر للملحق رقم 1 رسالة مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى المساجين الخمسة يطالبهم بالمساهمة في إيجاد حل للازمة القائمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان .علي الكاف، المرجع السابق، ص: 337.

الفصل الثاني:

ادوار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957-1960

الفصل الثاني: ادوار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957-1960

المبحث الاول: الصراع بين الداخل والخارج والسياسي والعسكري

المبحث الثاني: حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي.

المبحث الثالث: تعزيز العمل الثوري لجبهة التحرير في الداخل.

المبحث الرابع: تطور الموقف السياسي والدبلوماسي للجبهة في الخارج

المبحث الأول: الصراع بين الداخل و الخارج و السياسي والعسكري

شكل ميلاد المجلس الوطني للثورة دفعا قويا باعتباره مؤسسة قيادية عليا للثورة تحمل رمزية الوحدة الوطنية باشتمالها على كافة السياسات الوطنية التي انصهرت في إطار جبهة التحرير الوطني[1]، وأيضا باعتباره سلطة تشريعية تحمل رؤى وأفقا سياسيا وعسكريا واسعة مكنت الثورة بخطة إستراتيجية على كافة المستويات وبالتالي أصبح بالإمكان معالجة مختلف التطورات والتحديات التي تفرضها الإدارة الاستعمارية الفرنسية[2].

وقد كان تعيين عدد من الشخصيات المنتمية للطبقة السياسية القديمة داخل عضوية المجلس الوطني للثورة قد أثار موجة انتقادات لاذعة من طرف قيادة الوفد الخارجي ومجموعة من القادة الميدانيين للثورة[3]، وكان على رأس هؤلاء المعارضين احمد بن بلة الذي سارع إلى معارضة منح او منع العناصر الإصلاحية القديمة ضمن الهيئات القيادية للثورة وعلى رأسها المجلس الوطني للثورة وقصد بشكل خاص العناصر المركزية مثل: بن يوسف *بن خدة[4]، ولقد فتحت قرارات مؤتمر الصومام الباب على مصراعيه لازمات وصراعات داخل الثورة بين السياسي و العسكري من جهة وبين الداخل والخارج من جهة أخرى[5]، و كان *سعد دحلب قد اعترف بنفسه انه لو كان في الخارج لما سمح له بتولي منصب قيادي في هيئات الثورة[6]، وقد شمل هذا التحفظ أيضا العناصر كأحمد توفيق المدني وأفراد الاتحاد الديمقراطي كفرحات عباس واحمد فرنسيس[7]، ذلك منذ أن أرسل عبان رمضان محضر قرارات مؤتمر الصومام إلى الوفد الخارجي ضمن

---

[1]- احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص: 231.
[2]- المصدر نفسه، ص:231.
[3]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص: 175.
* يوسف بن خدة: ولد بالبرواقية عام 1920 من عائلة مترفة واصل دراسته حتى إلى شهادة دكتوراه في الصيد له، كان عضوا في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية التحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في 13 ماي 1955 عين عضوا في الحكومة المؤقتة الأولى بمنصب وزير للشؤون الاجتماعية وعين رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961. Mohammed harbi, la guerre commence en Algérie, complexe Bruxelles, 1948, p:186
[4]- لمجد ناصر، أحاديث مع احمد محساس، دار الخليل، ألقاسمي للنشر، 2008، دمشق، ص: 90.
[5]- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص: 17.
[6]- لمجد ناصر، المرجع السابق، ص: 90.
[7]- مبروك بالحسين، المصدر السابق، ص: 56.

رسالة توضيحية حول قرارات المؤتمر ومنها الخاصة بمعايير اختيار تشكيلة المجلس[1]، وذلك نتيجة للمبدأين الذين جاء بهما عبان رمضان وهما أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج[2]، ولقد لاقى معارضة شديدة من طرف العديد من القادة خاصة أعضاء الوفد الخارجي وذلك لاعتقادهم بان عبان رمضان والأعضاء الذين كانوا معه وهم من السياسيين أمثال بن يوسف بن خدة و *سعد دحلب إنما يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها[3]، إن هذه التبريرات لم تقنع أعضاء الوفد الخارجي الذين اعتبروا ذلك مراوغة من عبان رمضان ومن حوله من المركزيين والعلماء ليسلط نفوذهم على الثورة التحريرية وذلك من خلال الرسالة التي بعث بها احمد بن بلة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ حملها اعتراضاته على قرارات الصومام وفتح باب الهيئات القيادية للثورة من الشخصيات الإصلاحية القديمة التي كانت تعارض العمل الثوري[4]، وهو ما أكد عليه أيضا في مذكراته وعند تقييمه لمؤتمر الصومام وان هذا الاخير قد وضع للثورة نظاما وهياكل لكن حمل إليها جهازا بيروقراطيا وورقيا انفصل شيئا فشيئا عن واقع النضال وكان خطاه أن ادخل في تنظيمات قيادة شخصيات سياسية كانت في السابق تعارض الكفاح المسلح ولكن ما أن أبدت لها جبهة التحرير نجاحها حتى انظموا إليها لينتفعوا من الثورة التي احتقروها في البداية[5]، لكن ضباط المخابرات المصري فتحي الديب أورد في كتابه بعنوان عبد الناصر وثورة الجزائر مقولة مفادها إن السيد احمد بن بلة أكد له بان الصراع قد بدا بين السياسيين والعسكريين وهذا خاصة بعد انتشار سياسي وعسكري في أوساط جيش التحرير الوطني[6]، ولقد تعددت الآراء واختلفت تلك فالبعض وصف ذلك القرار بالخطير ونذكر هنا ما

1- Belaid Abane, au cœur de la tempête, koukou, Alger 2015, p263

2- perrin, paris,1989, p: 68 pierre le coyet, la guerre d Algérie

* ولد بقصر الشلالة سنة 1919 درس التعليم الابتدائي بمسقط رأسه ثم انتقل إلى المدية ثم البليدة ليواصل دراسته الثانوية حتى تحصل على البكالوريا اشتغل بمصلحة الضرائب أثناء وجوده في البليدة انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري بعد أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية انضم إلى المركزيين ثم التحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في مارس 1955 عين مدير المكتب بوزارة الأخبار ثم كاتب عاما بوزارة الدفاع بعد شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961. Mohammed harbi, op-cit,p186

3- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص: 76.

4- حميد عبد القادر، عبان رمضان، مرافقة من اجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 1974، ص: 269.

5- روبيرميرل، مذكرات احمد بن بلة، تر: العفيف لخضر، ط1، دار الآداب، بيروت، 1974، ص: 269.

6- محمد ديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984، ص: 248.

أورده مصطفى همشاوي في كتابه جذور أول نوفمبر 1954 بان ذلك التصنيف ليس له مرجعية ثم كيف يمكن أن يصنف هذا بأنه سياسي وذلك بأنه عسكري، فبمجرد أن يحلل وله فصاحة يقال بأنه سياسي وكذلك العسكري إن هو نجح في معركة أوما يعرف بمستعمل السلاح[1]؟، لكن *عمار بن عودة ذكر أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار لان الانتصار العسكري على واحدة من اكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريبا هذا خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي[2]، ولقد أكد رابح لونيسي في كتابه الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين فقد ذكر بان أولوية السياسي على العسكري[3]، وهذا ما ذهب إليه خالفة معمري في كتابه عبان رمضان حينما ذكر أن الأجهزة التي تسمى بالسياسة تتمتع بالأولوية على حساب الأجهزة العسكرية في حالة الفصل في قضية مهمة[4]، واني اتفق مع ذلك لان هدف الثورة هو هدف سياسي وان العمل العسكري ما هو إلا وسيلة لفرض الإدارة السياسية[5]، فلم تقتصر المعارضة على احمد بن بلة فقط بل شملت كل من محمد بوضياف، احمد محساس، بوصوف ومنطقة الاوراس في الداخل وفقد عارض محمد بوضياف تشكيلة المجلس الوطني للثورة ولو اقل حدة من بن بلة وهو ما يؤكده بقوله: ... إن أرضية الصومام حملت نقاط ايجابية لكن المسالة المهمة لتكمن في تحديد البرنامج وإنما في معرفة من سينقد البرنامج...[6]، ولم احمد بن بلة بالتنديد بالقرار بل وتحرك لتوسيع دائرة الرافضين لقرارات الصومام واعتمد في ذلك على احمد محساس مندوب الثورة في القاهرة حيث أرسله للاتصال بإطارات الولاية الأولى ومنطقة سوق اهراس في مدينة غارديما التونسية وعقد معهم اجتماعا

---

[1]- محمد ديب، المصدر السابق، ص: 125.
[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 77.
[3]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص: 15.
[4]- خالفة معمري، المرجع السابق، ص: 346.
* عمار بن عودة: من أسرة عريقة في ولاية عنابه التحق بالجبال منذ ما يسمى بمؤامرة سنة 1950 تقلد مسؤوليات كثيرة أثناء الثورة آخرها :المشاركة باسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات ايفيان عين بعد استرجاع الاستقلال سفيرا في طرابلس. محمد العربي زبيري، المرجع السابق،ص: 110.
[5]- الغالي غربي، الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة الثورة 1954-1958، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2005/2004، ص: 335.
[6]- حميد عبد القادر، المصدر السابق، ص: 116.

بتاريخ 15 ديسمبر 1956 واتخذ قرارا برفض قرارات مؤتمر الصومام[1]، لكن تدخل لجنة التنسيق عبر عمر أو عمران مع الحكومة التونسية افشل محاولة الانقلاب[2]، وقد اعتبر عبان رمضان مافعله احمد محساس بالانقلاب بقوله: لقد وجه الانتقاد لتشكيلة المجلس الوطني رغم أن هذه الهيئة تعكس الوحدة الوطنية وسواء حببنا أو كرهنا هو من هيئة تنفيذية التي تقرر مستقبل البلاد[3]، ويظهر أن الذين ظهروا في مؤتمر الصومام وسيطروا على جلساته كانوا معظمهم من السياسيين وأكثرهم من لجنة التنسيق والتنفيذ* ونحن نربط السياسي هنا بالمستوى التعليمي حيث نجد أن عبان رمضان كان متفوق في دراسته الثانوية خاصة في مادة الرياضيات وبن خدة كان متحصل على شهادة الصيدلية وسعد دحلب هو الأخر كان حائز على شهادة البكالوريا و بالتالي الأولوية كانت لسياسي على العسكري وكاد ذلك الخلاف أن يعصف بالثورة لولا اختطاف سلاح الطيران الفرنسي للطائرة المغربية التي كانت تنقل كل من بلة و بوضياف وايت احمد وخيضر بتاريخ 24 أكتوبر 1956[4]، ومن هنا تفرغ عبان رمضان إلى قيادة الثورة وكلف بن مهيدي بالعمل الفدائي في العاصمة[5]، فكانت معركة الجزائر التي سيطر فيها هؤلاء الذين احتلوا القصبة ومارسوا القمع بمختلف أشكاله[6]، وكان من نتائجها استشهاد العربي بن مهيدي وانتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج[7]، وقد خرج المجلس الوطني بعدة قرارات تنظيمية عكست بوضوح ميزان القوى الجديدة وجاءت مطابقة لإدارة

---

[1]- عبد الله مقلاتي ،قامات منسية محاولات التعريف باطارات الثورة التحريرية ،ج4 ، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص: 148.

[2]- عبدالله مقلاتي، صالح لميش، سلسلة التضامن العربي من الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 102،103.

[3]- عبدالله مقلاتي، الثورة مواثيق ووثائق، ج4، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011، ص: 238.

[4]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص: 18.

[5]- Dossier et temoignages ، la guerre d'Algérie ،patrik Eveno et jean planchais ،laphonic. p113, Alger ,1990

[6]- Pendant la guerre d'Algérie (1954-1962) :Raphaelle Branche – la torture et l'armée P 213, 2001, Paris , Gallimard

* CCE:هي هيئة أركان الحرب العامة و تتمتع تحت إشراف المجلس الوطني للثورة بامتيازات واسعة من حيث توجيه و إدارة جميع أجهزة الثورة العسكرية و تتكون من عبان رمضان ، العربي بن مهيدي ، كريم بلقاسم ، سعد دحلب ، بن يوسف بن خدة ، أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير (1956-1962) ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص: 125

[7]- جريدة المجاهد، العدد 9، 1957/08/20، ص: 2.

العسكريين عموما والوزن الفعلي الذي يملكه كل واحد منهم بوجه خاص[1]، ومن تلك القرارات نذكر إلغاء أولويتي مؤتمر الصومام أي ليس هناك أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج[2]، هذا وقد تم حدوث اكبر انقلاب داخل القيادة العليا للثورة بتغير"**cce**" التي انبثقت عن مؤتمر فادخل أربعة عقداء كأعضاء فيها وهم بوصوف وبن طوبال واوعمران ومحمود شريف إلى جانب كريم بلقاسم هذا وأضيف إليهم كل من السياسيين فرحات عباس وعبد الحميد مهري ومحمد لمين دباغين الى جانب عبان رمضان وابعد كل بن خدة وسعد دحلب وحليفي عبان[3]، اتضح لنا سيطرة العسكريين على أهم القيادات حيث كلف كريم بلقاسم بالقوات المسلحة وبوصوف بالاتصالات والمعلومات وبن طوبال بالداخلية واوعمران بالتسليح ومحمود بالمالية في حين كلف السياسيون عبان رمضان بالأخبار مهري بالشؤون الاجتماعية ودباغين بالشؤون الخارجية وعباس بالدعاية الدولية[4]، ونجد أن رد فعل السياسيين كان ضعيف حيث لم يظهر بن خدة ودحلب أي معارضة للأفكار الجديدة إلا بذل كل ما في وسعه للتصدي لها وهنا يذكر سعد دحلب حاول التمرد لكن لم نمده بأي دعم[5]، ولكن الظروف تغيرت فلم يعد هو الآمر الناهي ولم يعد كريم منبهر بشخصيته الفذة وتبين أن حساباته التي جعلته يختار بن خدة ودحلب في عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ كانت خاطئة[6]، وهذا ما يؤكده سعد دحلب بقوله: بقوله: " ...أن هدف كريم من خلال المؤتمر كان وضع عبان رمضان في حجمه الحقيقي وإقصاء صديقيه دحلب وبن خدة[7]، ولكن عبان لم يهضم هذه الهزيمة التي نزلت به من منسق لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مجرد عضو فيها مكلف بالإعلام والدعاية[8]، ورغم محاولات باقي السياسيين خاصة فرحات عباس تهدئة الوضع إلا أنهم فشلوا أمام إصرار عبان رمضان على

---

[1]- صالح بالحاج، المرجع السابق، ص: 17.

[2]- P175, 1981, Paris ,Mohammd Harli- le archives de la révolution I jeune afrique

[3]- صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 18

[4] Benyoucef Benkhedda ,La crise de 1962 Dahlab ,Alger : L'Algérie a l'indépendance 2000, P134

[5]- saad Dahlab ,op-cit ,P83

[6]- إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2007 ، ص: 74

[7]-saad Dahlab ,op-cit ,P83,

[8]- محمد عباس، فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2001، ص: 99.

المواجهة فانفتحت بذلك جولة جديدة من الصراع بين السياسيين والعسكريين لتتطور المواجهة فيما بعد وتؤدي إلى تصفية عبان رمضان في ظروف غامضة بتاريخ 27 ديسمبر 1957 في تطوان بالمغرب الأقصى[1].

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص: 22.

المبحث الثاني: حادثة إختطاف طائرة الوفد الخارجي

مع قرار تعيين أمين دباغين تزايدت المواقف الرافضة لقرارات الصومام وارتفعت حدة الصراع بين الداخل والخارج وتميز الوضع بالتحفظ وكان من الممكن أن تقع ردود فعل حاسمة لولا حادثة اختطاف الطائرة[1]، وتعود ملابسات القضية إلى الجهود التي كان يبذلها كل من الرئيس محمد بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس في إطار مساعي للوصول إلى الحل السلمي عبر إيجاد صيغة توافق لحل مشكلة الجزائرية وإنهاء الحرب وبعد مساعي عديدة من ممثلي الجبهة من جهة والرئيس غي مولي من جهة ثانية تم الاتفاق على عقد ندوة ثلاثية في تونس من اجل توحيد وجهات النظر وتقرر أن تنعقد الندوة في نهاية شهر أكتوبر 1956[2]، وكان كل من احمد بن بلة وخيضر وحسين ايت احمد مدعوين رفقة مصطفى الاشرف لتمثيل جبهة التحرير في هذه القمة[3]، ومنذ اليوم السابق لمغادرة الزعماء الخمسة مدينة الرباط باتجاه تونس بادرت دوائر مكافحة التجسس الفرنسية إلى إعلام السلطات في الجزائر فقررت هذه الأخيرة اعتراض الطائرة[4].

وبتاريخ 22 اكتوبر1956 كانت أول عملية قرصنة جوية في التاريخ[5]، وعلى الساعة 12 أقلعت الطائرة المنقلة للزعماء الخمسة وفي طائرة dc3 ذات الترقيم الفرنسي والتابعة للخطوط الجوية الملكية المغربية، وقبل هبوط الطائرة لتزود بالوقود تلقى قبطانها الأمر بالنزول في وهران غير انه رد بان مخطط طيرانه يحتم عليه النزول في وهران وفي الساعة 17 و15 دقيقة قاصدة تونس وكانت على متنها إضافة إلى عشرة صحفيين[6]، وهي أسطورة صنعها الإعلام

---

[1]- فتحي الديب، المرجع السابق، ص: 249.
[2]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2009، ص: 103.
[3]- رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية، 1956-1962 تر: فارس عقوب، ط1، دار الغرابي، بيروت، 2003، ص: 353.
[4]- محمد بجاوي، المصدر السابق، ص: 209.
[5]- أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2002، ص: 139.
[6]- بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري للإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، ط1، بيروت، 1984، ص: 116، 117.

العربي وفي طليعته الإعلام المصري[1]، وعلى الساعة 17 و37 دقيقة تلقت أمرا بالاتجاه إلى مدينة الجزائر لكن السلطات المغربية تفطنت لأمر الرسالة وسارعت بالاتصال بالشركة التي أمرت قبطان الطائرة بالعودة ولكن السلطات العسكرية الفرنسية سارعت إلى احتجاز الطائرة بإطلاق عدد من الطائرات المطاردة مزودة بأوامر إطلاق النار إذا حاولت الفرار[2]، وبالتالي تمت عملية قرصنة طائرة الوفد الممثل لجبهة التحرير وفشل اللقاء الثلاثي المنعقد في تونس[3]، وقد أثارت عملية القرصنة موجة من الاحتجاجات والتنديد من قبل الحكومات والشعوب العربية[4]، وبعد عملية الاختطاف تباينت المواقف فقد حاولت السلطات الفرنسية عن طريق أجهزة الإعلام خلق جو من الاضطراب النفسي بين صفوف الجزائريين بالادعاء على حصول السلطات على وثائق هامة تكشف عن جميع شبكات اتصال الثورة الجزائرية وعناصر بفرنسا وأذاعت على لسان بن بلة تصريحات عدة بهدف زعزعة ثقة المناضلين فيه كما تم اجتماع ممثلو 25 دولة من الكتلة الأسيوية الإفريقية بعد الاتصالات المندوب المصري المستديم بنيويورك بهم ووافقوا بالإجماع على إصدار بيان يعبر عن استياءهم من اعتقال الزعماء[5]، وكانت جبهة التحرير الوطني بصدد معايشة مضاعفات هذا الوضع ومحاولة احتوائه داخليا، خارجيا وإقليميا[6]، وسجن الزعماء الخمسة في سجن لاصنتي بباريس واستمر تجاهلهم ثم تحويلهم إلى سجن فران بضواحي باريس حتى سنة 1960 اين بدأت مسالة المفاوضات تلوح في الأفق[7]، وعلى كل حال فان سجن بن بلة قلل من حدة الصراع على الزعامة بين قادة الثورة[8]، واجتمع أعضاء الوفد الخارجي واتفقوا على الامتثال لأوامر وتحت قيادة دباغين وقبول

[1]- محمد عباس، إغتيال حلم أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2007، ص: 69،75.
[2]- رضا مالك، المصدر السابق، ص: 154.
[3]- محمد عباس، المرجع السابق، ص: 172، 173.
[4]- بشير كاشة الفرحي، المرجع السابق، ص: 172، 173.
[5]- فتحي الديب، الرجع السابق، ص: 275.
[6]- محمد عباس، الثورة بلا ثمن، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص: 222.
[7]- محمد عباس، إغتيال حلم، المرجع السابق، ص: 69،70،71.
[8]- عز الدين معزة، فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال 1899-1985، مذكرة ماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المنتوري قسنطينة، الجزائر، 2004- 2005، ص: 239.

قرارات مؤتمر الصومام وإبلاغ ذلك للحكومة المصرية[1]، ويقول احمد توفيق المدني ليست لنا ولم تكن لنا أي زعامة بل نحن منفذون لما تأمرنا به اللجنة[2]، وعلى مستوى جبهة التحرير الوطني فقد بادر المجلس الوطني للثورة باصدار بلاغ رسمي جاء فيه ان الدعاية الفرنسية تحاول ان توهم الراي العام بان الثورة قد فقدت الراس المفكر بعد القاء القبض بتلك الصورة البشعة على الاخوان الخمسة.

ان بلاغ جبهة التحرير الوطني الذي يذاع اليوم يبرهن على ان هذه الفكرة لا اساس لها ان الذين يعرفون حركات المقاومة السرية يعلمون ان القاء القبض على قائدهم او جمع من القادة لن يتوقف في يوم من الايام تلك الحركات وهذه الحقيقة تتاكد بالنسبة للثورة الجزائرية التي لا يوجد على رأسها قائد واحد ولكن مجلس واحد وهو مجلس الوطني للثورة الجزائرية[3].

[1]- بودلاعة رياض، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة ماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005- 2006، ص: 142، 143.
[2]- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 387.
[3]- المقاومة الجزائرية، 20 ديسمبر 1956، العدد 16، الجزائر، ص 8.

المبحث الثالث: تعزيز العمل الثوري لجبهة التحرير في الداخل

بتأسيس المجلس الوطني كقيادة عليا للثورة تتولى تنظيمها وتسهر على شؤونها في الداخل والخارج أصبح الشعب الجزائري كله مؤطرا داخل الثورة بفضل عمليات التعبئة والتنظيم لمختلف شرائح المجتمع الجزائري ضمن هياكل وتنظيمات شعبية تخضع مباشرة للمجلس الوطني للثورة التحريرية، وهو ما يسمح بإعطاء نفس جديد للعمل الثوري داخليا[1]، كما أن الطابع التمثيلي الموسع للمجلس الوطني الشامل لكافة التيارات السياسية اثبت فعاليته ميدانيا في تدعيم العمل السياسي والدبلوماسي لجبهة التحرير وبرزت نتائجه زيادة حجم التضامن العربي مع الثورة الجزائرية بشكل عملي وقوي، فقد أصبحت شعوب الافرواسيوية تتطلع نحوها وتمدها بالعون المادي والسياسي[2]، وقد كان تعزيز العمل الثوري داخليا وخارجيا بهدف كسب الدعم للثورة وتدويل القضية الجزائرية، بالاضافة الى فرض حضورها في مختلف المحافل الدولية، ما يمثل الأهداف الإستراتيجية لجبهة التحرير الوطني والتي استأثرت باهتمام المجلس الوطني للثورة التحريرية والمخولة من المؤتمر الوطني المنعقد بتاريخ 20 اوت 1956 بالصومام ما عزز تدريجيا تطورات الثورة ومستجداتها على المستويين الداخلي والخارجي[3]، وأصبحت لجبهة التحرير إستراتيجية يحرص المجلس الوطني للثورة على تحقيقها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وعلى الصعيد السياسي والعسكري لضمان حضور أقوى لجبهة التحرير في المحافل الدولية[4]، والتي يسعى بها لتحقيق الأهداف التالية:

- إضعاف الهيكل والشرطة والإدارة السياسية للاستعمار.
- العمل على توفير كل ما تحتاج إليه معركة التحرير من أسلحة وعتاد ومؤونة.
- تدعيم الاتحاد الوطني المناهض للاستعمار.

---

[1]- محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص: 18.
[2]- مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2010، ص: 34،35.
[3]- صالح بن القي، الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات في حركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007، ص: 102.
[4]- لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص: 140.

- الاعتماد على طبقة الفلاحين والعمال الذين هم أكثر عددا واشد فقرا وأميل للثورة.
- إقناع المتأخرين عن ركب الثورة وتشجيع المترددين[1].

عزل المتطرفين الاستعماريين وذلك بالسعي للحصول على تأييد الأحرار من الأوروبيين واليهود وقصد تحقيق هذه الأهداف يجب تنظيم خلايا جبهة التحرير الوطني في جميع أنحاء الجزائر وبث الروح السياسية بين المواطنين[2]، وبشكل عام فان هذه الإستراتيجية الجديدة على المستوى الداخلي انعكست ايجابيا على المشروع الثوري فقد أصبحت الثورة أكثر تنظيما وشمولية[3]، وهو ما برز من خلال التقسيم الجغرافي والهيكلي للمناطق، من ناحية أخرى تطوير الهياكل العسكرية وجيش التحرير[4]، والقضاء على الاضطرابات التي كانت تعيشها منطقة الاوراس بعد ما كلف المجلس زيغود يوسف وابراهيم مزهودي للتوسط بحل المشاكل التي تواجهها في حين كلف عمر اوعمران وعمر بن عودة لجلب السلاح وهو ما أعطى دفعا كبيرا للثورة في الداخل والخارج[5]، وقد جعل المجلس من تعبئة الجماهير الشعبية أداة رئيسية في إستراتيجية جبهة التحرير القائمة على عمليات التعبئة والتاطير للجماهير ضمن تنظيمات جماهيرية[6]، تشكل هياكل فاعلة في إستراتيجية المجلس الوطني لتسيير الثورة داخليا أو خارجيا واهم هذه الهياكل:

ـ **الاتحاد العام للعمال الجزائريين:** برئاسة عيسات ايدير الذي يعتبر عضوا أساسي ضمن تشكيلة المجلس الوطني للثورة، وقد حدد المجلس مهامه في تقوية روح الكفاح وتنظيم حركة المطالب دون تأخير وتنويعه طبقا للظروف الطارئة[7].

ـ **حركة الشباب:** تأسيس المجلس الوطني للثورة واقر إدماجهم ضمن هياكل الثورة و مؤسساتها في الداخل والخارج للمساهمة في المشروع الثوري[8].

---

[1]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص: 175.
[2]- بسام العسلي ومصطفى طلاس، المرجع السابق، ص: 246.
[3]- فتح الدين أزوار، المرجع السابق، ص: 188.
[4]- علي الكافي، المصدر السابق، ص: 109.
[5]- بوعريوة عبد المالك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة الجزائرية 1956-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف شاوشي حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص: 103.
[6]- عبدالحميد زوزو، المصدر السابق، ص: 229.
[7]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص: 184.
[8]- الغالي الغربي، المرجع السابق، ص: 446.

_ **الاتحاد العام للتجار الجزائريين:** جاء في تعليمات المجلس الوطني للثورة انه بالنظر إلى أهمية هذه النقابة فعلى الجبهة مساعدتها بالتكوين من اجل النضال ضد الضرائب ومقاطعة كبار التجار الفرنسيين[1].

_ **الحركة النسائية:** و المتمثل في الاتحاد العام للنساء الجزائريات واقر المجلس مهامه تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ[2].

_ بذل الإعانات للعائلات وأبناء المجاهدين والأسرى والمتعلقين ومن هنا يمكن أن نلاحظ مدى محاولة المجلس الإلمام بكافة الجوانب التنظيمية للثورة التحريرية في الداخل وتأطير كافة شرائح المجتمع بمختلف مستوياتها ضمن العمل الثوري ومن الناحية العسكرية فان الهياكل التسييرية للثورة جعلت من مخططاتها توسيع نطاق عمليات الفدائية العسكرية وتعميمها إلى المدن[3]، وعدم الاكتفاء بالعمليات في الجبال، وراهنت في ذلك على مدينة الجزائر بالنظر للصدى الإعلامي والسياسي الذي تحققه العمليات العسكرية والفدائية فيها[4]، فكانت الفترة الممتدة في ديسمبر 1956 إلى سبتمبر 1957 تمثل معركة مدينة الجزائر والتي جرت بين المسبلين والفدائيين والمظليين الفرنسيين[5]، وقد شهدت الفترة تصاعدا كبيرا في العمليات الفدائية التي استهدفت تصفية العملاء والخونة[6]، وكانت أكثر العمليات صدى تلك العمليات التي شاهدتها المدينة في نهاية 1956 باغتيال فريجي رئيس فدرالية شيوخ بلديات الجزائر بتنفيذ من فوج ياسف سعدي[7]، ومع اقتراب موعد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر عشر لهيئة الأمم المتحدة، اتخذت جبهة التحرير قرارا بشن إضراب عام لمدة أسبوع عبر كامل

[1]- عبد الحميد زوزو، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص: 229.
[2]- مصطفى طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص: 229.
[3]- محمد قناش، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات الحركة الوطنية للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص: 190،195.
[4]- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، تر: دجاج مسعود، دار هومة ، الجزائر، ص: 23،25.
[5]- محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص: 168.
[6]- ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، تر: إبراهيم حتفي، الدار القومية للطباعة والنشر، 1963،ص: 23،25.
[7]- حسين ايت ايدير، كومندو، علي خوجة الولاية الرابعة الناحية الأولى، تر: موسى اشرشور، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر،2011، ص: 29.

التراب الوطني ابتداء من 28 جانفي 1957[1]، وكان الهدف منه أن يبرهن الشعب الجزائري أكثر فعالية عن تضامنه التام مع جبهة التحرير الوطني[2].

انطلق الإضراب صبيحة يوم 28 جانفي 1957 وامتد لثمانية أيام ولقي استجابة واسعة من كافة الجزائريين بشهادة الفرنسيين والصحافة العالمية التي مدينة الجزائر بالمدينة الميتة[3]، وعلى الرغم من نجاح الوفد كان للإضراب نتائج وخيمة على تنظيم الجبهة بالعاصمة فقد تمكنت فرقة المضلين[4]، من تفكيك خلايا الجبهة بالمدينة تحت وطاة القمع[5].

[1]- جيلالي صاري، ثمانية أيام معركة الجزائر، 28جانفي -4 فيفري1957، تر: خليل اوذانية، موفم للنشر، الجزائر،2013، ص: 38.
[2]- المقاومة الجزائرية،20 ديسمبر 1956، العدد 16، الجزائر، ص: 8.
[3]- جيلالي صاري، المرجع السابق، ص: 85.
[4]- عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1958-1954، القصبة، الجزائر،2009، ص: 305.
[5]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر بالقرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص: 185.

المبحث الرابع: تطور الموقف السياسي والدبلوماسي للجبهة في الخارج

يعد المجلس الوطني الية قانونية لتنظيم في الداخل والخارج في مرحلة التي أعقبت المؤتمر فانه ضبط خط سير جبهة التحرير على المستوى الخارجي[1]، وأكد على ضرورة توسيع شبكة علاقات جبهة التحرير على المستوى الخارجي سواء مع الدول المغاربية والعربية والعالمية ومع كافة التنظيمات والهيئات الدولية ولذلك حدد اطر ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية وسبل تفعيل آلية تدويل القضية الجزائرية على المستوى الدولي كأحد أولويات السياسة الخارجية لجبهة التحرير[2]، وقد تضمنت إستراتيجية الجبهة على المستوى الخارجي:

ـ **مع الدول العربية:** العمل على جعل القضية الجزائرية هي القضية العربية الأولى حتى تغطي كافة التناقضات الداخلية داخل هذه البلدان العربية[3].

ـ **مع الدول الافرواسيوية:** استثمار كافة الإمكانيات وذلك بتكثيف نشاط الدول العربية وبعض دول باندونغ في تأييد القضية الجزائرية.

ـ **مع الدول الاشتراكية والدول أمريكا اللاتينية:** وذلك بتوضيح سياسة جبهة التحرير لكي تحصل الثورة من هذه الدول على الإعانات السياسية والمادية[4].

ـ **مع الدول الغربية:** يجب العمل على التشهير بسياسة الحلفاء الغربيين الداعمين لفرنسا واعتبار هذه السياسة مشاركة في الحرب على الجزائريين وتوسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانيين الدولية[5].

---

[1]- غالي غربي، المرجع السابق، ص: 486.
[2]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر،1944، ص: 16.
[3]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص: 55.
[4]- احمد سيعود، المرجع السابق، ص: 156.
[5]- احمد سيعود، المرجع السابق، ص: 156.

وان إضفاء البعد الدولي على القضية الجزائرية وعزل فرنسا دوليا من خلال إثارة حركة تضامنية واسعة مع الثورة تسمح بتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة كان احد الأهداف الرئيسية في هذه المرحلة[1]، ولتحقيق هذه الأهداف استفادت جبهة التحرير من توظيف كافة الكفاءات السياسية التي أنظمت إليها وأصبحت أعضاء فاعلة ضمن المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ أغنت بتجربتها العمل الخارجي للثورة بالنظر لما تتمتع به من حيوية وخبرة في ميدان العمل السياسي والدبلوماسي اكتسبتها في إطار النضال الطويل ضمن صفوف الحركة الوطنية إضافة لكون عدد منها معروف على الساحة التاريخية[2]، بعد ما قامت الجبهة بإرسال الكثير منهم كوفود للقيام بالمأموريات الخارجية خاصة بعد ما أصبح لها مكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة تشرف عليه حسين ايت احمد فأرسلت العديد من الوفود إلى عدد من العواصم العالمية لكسب الدعم للقضية الجزائرية[3]، على غرار زيارة فرحات عباس إلى أمريكا اللاتينية في 20 سبتمبر 1956 والتي تندرج في إطار محاولة التنديد بالجرائم الفرنسية في حين قام كل من محمد لمين دباغين واحمد فرنسيس بزيارة إلى تركيا في 20 أكتوبر 1956 وكابول عاصمة أفغانستان يوم 31 ماي 1957[4] وقام *عبد الرحمان كيوان بنشاط كبير في هذا المجال من خلال قيامه بسلسلة من الزيارات إلى عديد من العواصم الأوروبية[5].

[1]- صالح بن القي، المرجع السابق، ص: 142.
[2]- عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، 1954-1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 109.
[3]- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص:61.
[4] أمحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، ط1، دار العلم الملايين، بيروت، 1958، ص: 273،109.
[5]- عبد الرحمان كيوان، من مواليد 23 جانفي 1925، مسؤول الفرع الجامعي للطب الشرعي محامي بمحكمة الاستئناف بالجزائر تولى الدفاع عن سجناء المنظمة الخاصة كان هدفه الاستقلال وداعيا للحكم الذاتي Abde el Rahman,la belut d un diplomatique de guere 1956-1962 edition dahleb ,Alger ,p205

الفصل الثالث:

نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته الدولية في الخارج من 1957 الى غاية 1960

الفصل الثالث: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته الدولية في الخارج

من 1957 الى غاية 1960

المبحث الاول: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بالقاهرة.

المبحث الثاني: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بتونس.

المبحث الثالث: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بطرابلس.

المبحث الأول: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بالقاهرة

أمام تصاعد ظاهرة القمع التي صاحبت إضراب الثمانية أيام والتي أسفرت عن تفكيك اغلب خلايا جبهة التحرير الوطني وإحباط نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الذي حال دون انعقاده شانه والدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للثورة، ولمواكبة كل هذه الظروف، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ مغادرة الجزائر نحو الخارج باستثناء العربي بن مهيدي الذي وقع في الأسر بعد عملية تصفيته.

في حين وصل أعضاء اللجنة إلى تونس صائفة 1957 وعقدوا اجتماعا فيها لدراسة وتقييم الوضع[1]، وخلال الاجتماع تبينت الكثير من المتغيرات أبرزها انقلاب كريم بلقاسم ضد عبان رمضان بخصوص المبادئ الأساسية لمؤتمر الصومام وتقاربه مع العسكريين[2]، ولكن بالرغم من كل الخلافات فقد انتهى الاجتماع بالمصادقة على ورقة عمل تضمنت تقييما للمرحلة المقبلة ومن ثم توجيه الدعوة لأعضاء المجلس الوطني للثورة بالانعقاد في القاهرة بتاريخ 20 اوت 1957[3]، تكلفت لجنة التنسيق والتنفيذ بالأمور التحضيرية للدورة من خلال تكثيف الاجتماعات التحضيرية لوضع محاضر الجلسات حيث تشير اغلب المصادر على ان المحاضر التمهيدية تم إعدادها والإشراف عليها من قبل القادة العسكريين المتحالفون ضد عبان رمضان[4].

إذ لقيت نقاشا حادا برزت خلالها تكتلات وتمكنت كتلة العسكريين عن طريق ضغوطات في الكواليس من تمرير أطروحاتها وأشار احمد توفيق المدني إلا أن الدورة كانت في غاية الحساسية معبرا عن ذلك بقوله... لقد علمنا انه يجب علينا السكوت والحذر فالحالة خطيرة وهناك أعمال تقع تحت طي الخفاء... كما علمنا أن هناك تغييرات كبيرة في القيادة علمت فيما

[1]- انقسم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مجموعتين حيث توجه عبان رمضان رفقة سعد دحلب إلى المغرب وتوجه كريم بلقاسم رفقة بن يوسف بن خدة إلى الشرق حيث رافقهم بن طوبال إلى تونس وانظم بوصوف إلى المجموعة بعد وصولها إلى تونس.انظر: محمد عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص: 203.
[2]- حميد عبد القادر، دروب التاريخ مقالات في التاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، المرجع السابق،ص: 172،173.
[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، المرجع السابق، ص: 98.
[4]- فتحي الديب، المصدر السابق، ص: 352.

بعد أنها تتعلق بالسلطة العسكرية والقيادات الداخلية[1] انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة انطلقت أشغال المجلس الوطني بتاريخ 20 اوت 1957 بحي قردن سيتي بمشاركة 23 عضو بين سياسيين وعسكريين[2]، وبرئاسة فرحات عباس الذي افتتح الجلسة في حين قدم عبان رمضان تقريرا مفصلا عن نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ منذ انعقاد المؤتمر واهم التطورات الحاصلة انذاك وقد توزعت محاضر الاجتماعات على سبعة جلسات غطت مختلف الموضوعات الأساسية سواء المتعلقة بالوضعية التنظيمية والسياسية للثورة في الداخل والخارج، من خلال تسطير الأهداف التي يجب الوصول إليها وسبل تعزيز العمل الثوري، اضافة الى نسج شبكة علاقات دولية تتضامن مع القضية الجزائرية، وبعد العديد من الجلسات المطولة صادق المجلس الوطني للثورة على لائحة من القرارات الآتية[3]:

- رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى 54 عضوا مع اعتبار جميع الأعضاء اساسيون[4].
- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 09 أعضاء وهي مكلفة بتنفيذ السياسة التي تفشت في المجلس.
- اعتبار جميع المنخرطين في الثورة متساوون وبالتالي إلغاء مبدأ أولوية الداخل على الخارج ومبدأ أولوية السياسي على العسكري[5].

---

[1]- احمد التوفيق المدني، المصدر السابق، ص: 330.
[2]- مجلة الذاكرة، العدد3، إصدارات متحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص: 114.
[3]- عبدالله مقلاتي، الثورة وثائق ومواثيق، المرجع السابق، ص: 292.
*من بين هؤلاء المشاركين عبان رمضان، فرحات عباس، عمار بن عودة ،بن يوسف بن خدة، ابن يحي، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، سليمان دهليس، لخضر بن طوبال، احمد فرنسيس، محمد لعموري، رشيد مزهودي، عمر او عمران، طالبي، توفيق المدني، محمد بن يحي، في حين لم يتمكن بعض أعضاء الداخل من الحضور، مجلة الذاكرة، العدد3، المرجع السابق، ص: 114.
[4]- مجلة الذاكرة، للدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، العدد 3، 1995، ص: 218.
[5]- عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الجزائرية، مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر،2007، ص: 216.

- نقل قيادة جبهة التحرير الوطني المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة إلى الخارج حتى تستطيع تأدية مهامها لاستحالة مباشرة ذلك انطلاقا من الداخل[1].
- وعلى مستوى العمل الثوري فقد أكد المجلس الوطني للثورة على ضرورة زيادة حدة النضال السياسي والعسكري في الداخل وعلى تسريع عملية وصول السلاح إلى الولايات.
- وقف إضراب الطلبة مع افتتاح السنة الدراسية لسنة 1957-1958[2].
- وفي مجال التوجهات الخارجية أوصى المجلس بتكثيف النشاط الدبلوماسي من اجل تدويل القضية الجزائرية ومضاعفة الجهود لربط العلاقات مع كافة القوى والفعاليات الدولية.
- إعادة النظر في العلاقات المغاربية كإحدى الأولويات الأساسية وتذكير الحكومتين المغربية والتونسية باتفاقياتها لدعم جبهة التحرير ودعوة مجموعة باندونغ لتكثيف دعمها للثورة.
- التأكيد على رفض الدخول في أي مفاوضات مع فرنسا ما لم تعترف بالاستقلال التام بالجزائر[3].

انعكست قرارات المجلس على دوره وعلاقاته في الداخل والخارج فبقدر ما كان تحديد صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ مهما في الدفع بمؤسسات الثورة إلا أن الكثير من القرارات اعتبرت انقلابا على قرارات الدورة التأسيسية بالصومام[4]، خاصة إلغاء مبدأ أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج إذ أن توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ بإدخال أربعة عقداء عسكريين على حساب السياسيين الموالين لعبان رمضان مثل ما تم فعله أيضا مع المجلس الوطني للثورة كان بمثابة الخطوة الأولى لترسيخ هيمنة العسكريين والباءات الثلاث بشكل خاص على مقاليد السلطة وسحب البساط من المجلس الوطني للثورة الذي يتحول بفعل هذه القرارات إلى مجرد جهاز لتدويل القرارات المتخذة من قبل العسكريين في لجنة التنسيق والتنفيذ[5]

[1]- عبدالله مقلاتي، وثائق ومواثيق، المرجع السابق، ص: 289.
[2]- مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص: 219.
[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، المرجع السابق، ص: 130.
[4]- عبدالله مقلاتي، الثورة وثائق ومواثيق، المرجع السابق، ص: 216.
[5]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص: 21،22.

وهو ما ستثبته الأحداث اللاحقة من اغتيال عبان رمضان بتخطيط من الباءات الثلاث دون صدور أي محاكمة من قبل المجلس الوطني للثورة الذي هيمن عليه القادة العسكريين مثلما سيطروا على لجنة التنسيق والتنفيذ وثم استئثارهم بقرار تأسيس الحكومة المؤقتة[1]، ويبقى القرار الأخطر على مسار العمل الثوري هو الذي يقضي بخروج الهيئات القيادية إلى الخارج فعلى الرغم من انه خيار أملته ظروف الحرب إلا انه كانت له عواقب وخيمة على النشاط الثوري في الداخل الذي أصبح بدون قيادة سياسية تسيره مما أسهم في أحداث القطيعة في التواصل بين القيادة في الخارج والجماهير الشعبية في الداخل وافقدها الرؤية الواضحة حول حقيقة مجريات الحرب والمعركة وفتح المجال للإدارة الاستعمارية لتنفيذ مخططاتها على حد تعبير لخضر بورقعة[2]، ولذلك نجد أن فرحات عباس وعدد من الدارسين يعتبرونه خطا كبير وانه من الأفضل بالنسبة لهذه الهيئات البقاء في الداخل وتحمل للصعوبات أفضل من البعد عن موقع المعركة[3]، لهذا كان موقف المجلس من تأسيس الحكومة المؤقتة خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بالتحول إلى حكومة مؤقتة متى رأت الوقت مناسبا لكن على أن تخضع لرقابة المجلس[4]، ثم جاءت مشاركة جبهة التحرير في مؤتمر طنجة بتاريخ 29 افريل 1958 لتعزز هذه الفكرة حيث أوصى في ختامه بضرورة الإسراع بتأسيس حكومة مؤقتة في إطار مساعي لقطع الطريق على الحكومة المصرية لاحتواء الثورة[5]، كما أسهمت صعوبة الوضع العام للثورة في الداخل إلى التعجيل بتحول لحنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة، فمنذ عودة الجنرال ديغول إلى السلطة على اثر انقلاب بتاريخ 13 ماي 1958 عاشت الثورة

---

[1]- حميد عبد القادر، المرافعة من اجل الحقيقة، المصدر السابق ، ص: 206.

*هؤلاء العقداء هم عبد الحفيظ بوصوف وبن طوبال وعمر أو عمران ومحمود الشريف إلى جانب كريم بلقاسم أما السياسيون فهم عبان رمضان الذي تم إدراجه بعد نقاشات حادة وضغوطات من سليمان دهليس وعمر بن عودة إضافة إلى فرحات عباس وعبد الحميد مهري في حين تم إبعاد كل من سعد دحلب وبن يوسف بن خدة كإستراتيجية تهدف لعزل عبان رمضان عن مقربيه.رابح لونسيي، المرجع السابق، ص: 21،22.

[2]- لخضر بورقعة، مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، ط2، الجزائر، 2008،ص: 17.

[3]- Abbes Farhat ,autopsie d une guerre ,édition Alger livre ,Alger ,p209

[4]- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، بونة للنشر،الجزائر،2012،335، ص 335.

[5]- عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، دار الواحة، الجزائر،2012، ص: 217.

أصعب مراحلها[1]، فقد سعى الجنرال ديغول لتسخير كافة الإمكانيات للقضاء على الثورة بداية من الخيار العسكري بتفويضه للجنرال شال لتنفيذ مخططه العسكري الذي يهدف لعزل البلاد وتحويلها إلى ساحة حرب مغلقة عبر خطي شال وموريس المكهربين، وفرض حصار على المداخل البحرية والجنوبية من اجل وضع حد لتدفق الأسلحة مع تكثيف عمليات التنشيط وعدد المحتشدات[2]، وفي نفس الوقت طرح مشاريع وإصلاحات اقتصادية واجتماعية لاحتواء الثورة وكانت اخطر المناورات هو محاولة إشراك الجزائريين في مشروع استفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة[3]، وهو ما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تسارع في التحول إلى حكومة مؤقتة والتصدي إلى مناورات ديغول[4]، وكان من المفروض أن يتم دعوة المجلس لعرض قضية إنشاء هذه الحكومة ولكن الملاحظ أن الباءات الثلاث بدلا من ذلك شكلوا لجنة فنية وإدارية اجتمعت بتاريخ 9 سبتمبر 1958 واتخذت القرار بالتحول إلى حكومة مؤقتة وتم اختيار فرحات عباس لرئاستها وقد تم الإعلان الرسمي عن تأسيسها في 19 سبتمبر من نفس السنة بالقاهرة وسط ردود فعل متباينة بين الاعتراف والرفض[5]، فعن موقف المجلس الوطني للثورة يتفق العديد من الدارسين ان التاسيس جاء دون العودة للمجلس الوطني للثورة او استشارة أعضائه فقد اعتبر علي الكافي من خلال مذكراته أن خبر تأسيس الحكومة المؤقتة كان مفاجئا لقادة الولايات في الداخل والذين لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس، كما اعتبر أن الأمر غير قانوني لأنه لم يحظ بمصادقة المجلس الذي لم يعطى لأعضائه أي اعتبار ووضعوا أمام الأمر الواقع[6]، رأي علي كافي يقاسمه فيه عمار بن عودة الذي وصف الخطوة بالارتجالية والتي كانت كانت سببا في العديد من الأزمات التي عاشتها الحكومة فيها بعد[7]، وكذلك محمد العربي

---

[1]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص17،18.
[2]- احمد قاسمي، مواثيق الثورة، المرجع السابق، ص: 216.
[3]- رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص: 336.
[4]- Abbes Farhat ,op,cit ,p236
[5]- عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص: 220.
* برز ثقل ديغول بشكل خاص في نجاحه في التأثير على الحكومتين المغربية والتونسية لإرغام الجبهة على التفاوض والقبول لحلول وسطى كما قام بورقيبة فيما بعد بتوقيع اتفاقية تمرير أنبوب بترول الجزائر على أراضيها . Abbes Farhat ,autopsie d un guerre ,op,cit ,p236
[6]- علي كافي، المصدر السابق، ص: 277،278.
[7]- جريدة الحوار الأسبوعية،2012/08/02، ص:8.

الزبيري الذي اعتبر أن هذا الحديث على قدر أهميته كان انقلابا على شرعية مؤسسات الثورة باعتبار المجلس هو الهيئة الوحيدة المخولة في اتخاذ القرار[1]، ومن جهة أخرى قلل البعض الأخر من الأمر على غرار سليمان الشيخ الذي قال بأنها ولدت من رحم مؤسسات الثورة فهي تكتسب الشرعية والمشروعية[2]، في حين قال سعد دحلب انه على الرغم من أن المجلس وضع أمام الواقع ولكن لا أتذكر اي عضو طلب استفسارا واحدا على هذا القرار، فقد استقبل بكل حفاوة وصفق له جميع أعضاء المجلس لأنه ببساطة شكل حدثا تاريخيا في بعث السيادة الجزائرية[3]، فان تأسيس الحكومة المؤقتة وصمت المجلس إلا لإدراكهما بوجود هذه الهيئة وحفاظها على وحدة الصف ومظاهر إسهامات المجلس الوطني للثورة في تطور علاقات الجبهة الخارجية انطلاقا من القاهرة فكان إقرار المجلس الوطني للثورة باختيار القاهرة كمقر لقيادة الثورة على جانب كبير من الأهمية [4]فقد شكلت هذه الخطوة تطورا هاما على الصعيد السياسي واكتساب الدعم المادي والدبلوماسي للقضية الجزائرية، مما اد ان احتضان مصر للهيئات القيادية للثورة منذ البداية وتقديمها الدعم المادي والمعنوي لها ساهم في تطوير العمل الدبلوماسي للثورة وسمح لأعضاء المجلس الوطني للثورة الممثلين لجبهة التحرير وكذا الهيئة التنفيذية سواء لجنة التنسيق والتنفيذ ثم الحكومة المؤقتة باستغلال تواجدهم على أراضيها لتكثيف اتصالاتهم مع مختلف السفارات الممثلة للدول التعريف بالقضية الجزائرية وأيضا إرسال وفود دبلوماسية إلى مختلف الدول[5]، إذ أن انطلاقها من القاهرة سيمنحها نوعا من المصداقية على حد تعبير فتحي الديب[6]، وقد برز هذا التطور الواضح من خلال الاعتراف الدولي الواسع الذي حظيت به الحكومة المؤقتة والتي سعت منذ تأسيسها على الأراضي المصرية أن لا تكون

---

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص:141.

[2]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر محمد حافظ الجمالي ومسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص: 772.

[3]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص:81.

[4]- عبدالله مقلاتي، الثورة ومواثيق، المرجع السابق، ص: 219.

[5]- احمد مسعود سيد علي، قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2009- 2010، ص: 192،193.

[6]- فتحي الديب، المرجع السابق، ص:381.

مجرد مكتب إدارة هيئة تنفيذية للثورة بل سارعت إلى تكثيف وفودها إلى مختلف دول العالم[1]، بداية من زيارة وفد بن يوسف بن خدة إلى الصين الشعبية التي لاقت نجاح كبير وأعطت دفع كبير للثورة ثم سلسلة العلاقات التي نسجها فرحات عباس من خلال تنقلاته إلى عدد من دول العالم كالهند والعراق وباكستان والكويت والسودان والسعودية وكان النجاح الأكبر بمشاركة ممثلي جبهة التحرير في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة مابين 13 و21 ديسمبر 1958 شاركت 35 دولة لصالح القضية الجزائرية[2].

[1]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص: 472.
[2]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص: 84.

المبحث الثاني: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بتونس

ان تحول المجلس الوطني للثورة رفقة الحكومة المؤقتة إلى تونس سنة 1959م وقد ارجعه بن يوسف بن خدة إلى محاولة القيادة الثورية وإيجاد نوع من الحرية والاستقلالية في اتخاذ القرارات[1]، بعد اكتشاف ضلوع المخابرات المصرية في عدد من المؤامرات ضد الحكومة المؤقتة التي اعتبرتها القيادة المصرية لا تتماشى مع التوجهات الإيديولوجية والقومية العربية للرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك في إطار محاولة التقرب من الداخل عبر التمركز بالقرب من الحدود الجزائرية[2]، بعد توسع الهوة بين الداخل والخارج نتيجة لحالة الحصار المطبق التي فرضته الإدارة الاستعمارية لعزل الثورة والتي دفعت قيادة الداخل إلى التحالف وعقد اجتماع العقداء الأربعة من تاريخ 06الى 12ديسمبر 1958 نددت فيه بحالة التخاذل والتكاسل عن إمداد الداخل بالسلاح من قبل الحكومة المؤقتة[3]، ويضيف محمد تقية إلى هذه الأسباب حالة الانسداد والعجز داخل الحكومة المؤقتة نتيجة هيمنة الباءات الثلاث على سلطة القرار بفعل تحكمهم في المناصب الحساسة داخل الهيئة فأصبحت مهمتها على حد تعبير رابح لونيسي بهدف حل النزاعات بين الباءات الثلاث[4]، وزاد من سوء الوضعية ضعف هيئة المجلس الوطني للثورة الذي أصبح يتخذ موقف المتفرج حيال هذا الوضع في حين كان من المفروض انه الهيئة السيادية والتي لها الصلاحية الكاملة في معالجة مختلف النزاعات وقد ارجع البعض هذا الضعف إلى تباين الاتجاهات الإيديولوجية والسياسية داخل المجلس وارتباط البعض منهم بمركز القرار داخل الحكومة[5]، وقد اعتبر احمد توفيق المدني ان حادثة اغتيال عميرة علاوة بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس بعد أن وجد مقتولا أمام عمارة الحكومة المؤقتة بالقاهرة وكان

---

[1]- باتريك افينووجوان بلانشياس، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر، داوود سلامنية، ج2، الجزائر، 2013، ص: 7،8.

[2]- احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص: 330.

[3]- لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص:21.

[4]- Mouhammed Taguia, l'Algérie en guerre, op,cit,p: 389

*من هذه المؤامرات مؤامرة العموري الانقلابية والتي تمت بالتنسيق مع المخابرات المصرية حسب شهادة عمر بن عودة ومع بعض قيادات القاعدة الشرقية مثل: عواشرية ومصطفى لكحل والتي فشلت بعد اكتشاف كريم بلقاسم المؤامرة والقبض عليهم خلال اجتماعهم بتونس 10 نوفمبر 1959.احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص: 330.

[5]- Mouhammed Teguia, l'Algérie en guerre, op,cit,p: 389

من اشد المعارضين لفرحات عباس وهو ما أدى إلى نشوب خلاف كبير[1]، بعد استقالة *لمين دباغين[2]، احتجاجا على مقتل صديقه منها فرحات عباس[3]، في حين استغل كريم بلقاسم الطموح لإزالة فرحات عباس من على رأس الحكومة المؤقتة فرصة لتشهير به نتج عن ذلك في الأخير تجميد نشاط الحكومة المؤقتة ولم نجد فرحات عباس من بعد إلا توجيه بالقيام بعملية تحكيم في تونس[4]، اجتماع تونس من تاريخ 11 أوت إلى 9 نوفمبر 1959 وميلاد مجلس وطني جديد من اجل تجاوز حالة الفوضى والعصيان والانسداد السياسي في هرم قيادة تمت الدعوة إلى عقد لقاء تحكيمي في تونس حضره إضافة إلى الباءات الثلاث سبع عقداء وهم هواري بومدين ومحمدي السعيد عن أركان الغرب والشرق حاج لخضر من الولاية الأولى وعلي الكافي من الولاية الثانية يزوران من الولاية الثالثة وسليمان دهليس من الولاية الرابعة العقيد لطفي من الولاية الخامسة وعرف تاريخيا هذا الاجتماع باجتماع العقداء العشر[5]، وقد اختلفت الآراء حول تاريخ انعقاده فحسب محمد حربي فان الاجتماع دام 110 يوما وذكر انه انعقد فيما بين صيف وخريف عام 1959 أما علي كافي فيذكر بأنه دام 94 يوما في حين نجد انه دام 99 يوما عند ايفيه كورير وذكر بن يوسف بن خدة انه دام 100 يوم[6]، في حين يجمع عددا كبيرا من المؤرخين على أن بدايته كانت بلقاء تحضيري بتونس ونهايته كانت بطرابلس ودامت جلساته 124 يوما توقف لمدة 10 أيام وعليه فان الجلسات امتدت من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959[7]، وبالتالي فقد كان اجتماعا ماراطونيا ومطولا ميزته الصراحة حد المواجهة كما كان عسكريا صرف حدد برنامج عمل يتضمن:

---

[1]- احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص:331.
[2]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص:27.
[3]- عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1958-1954، القصبة الجزائر،2009، ص: 50.
[4]- احمد توفيق، المصدر السابق، ص:331.
* احمد لمين دباغين: الأمين العام لحزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية 1946-1951 عضو قيادي لجبهة التحرير سنة 1956 وعضو قيادي في جبهة التحرير الوطني.عاشور شرفي، المرجع السابق، ص: 50.
[5]- الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة، 1929-1979، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص: 147.
[6]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص: 42.
[7]- محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من 11 اوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، ط1، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013، ص: 78.

- تعديل عضوية المجلس الوطني للثورة.
- بلورة برنامج عمل للحكومة المؤقتة.
- وضع نظام داخلي للجبهة التحرير[1].

ومنذ الجلسة الأولى حتى نهاية الدورة عرف مواجهات كلامية حادة كانت بدايتها مع رفض العقداء وعلى رأسهم العقيد لطفي حضور الباءات الثلاث لجلسات التحكيم[2]، ولكن بعد اخذ ورد سمح لها بالحضور لفتح النقاشات حول أزمة الحكومة المؤقتة ويتحول معها الاجتماع إلى محاكمة للحكومة والباءات الثلاث وعلى رأسهم كريم بلقاسم الذي دخل في مواجهة مع علي كافي الذي وجه له انتقادات لإذاعة قائلا انتم منشغلين في الخارج أما الداخل فهو يعاني الأمرين أمام هجمات العدو ونقص الأسلحة[3]، هذه النقاشات الحادة تسببت في حدوث انقطاعات مدتها 12 يوما بسبب انسحاب كريم بلقاسم حيث لم يستأنف إلا بوساطة من بن خدة واو عمران ومبروك بالحسين فقد سعى كريم بلقاسم منذ البداية للحصول على إقرار له بزعامة الثورة ولكن دون جدوى أمام تصلب العقداء ما اجبر بلقاسم على الخضوع للأمر الواقع[4]، على الرغم من أن علي كافي يؤكد بان كريم بلقاسم عندما لاحظ أن الأمور تسير لصالح منافسيه حاول تدبير مؤامرة اغتيال ضد بومدين والعقيد لطفي وعلي الكافي وهو نفس الأمر الذي ذكره محمد حربي الذي يقول بان كريم بلقاسم حاول اختطاف هؤلاء الثلاثة بمساعدة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي لكن اكتشاف المؤامرة حال دون ذلك[5].

لكن المهم انه بعد أكثر من 100 يوم من النزاع والمساومات وتوصل العقداء إلى جملة من

---

[1]- احمد قاسمي، المرجع السابق، ص: 40.

[2]- مصطفى همشاوي، المرجع السابق، ص: 117.

[3]- Gilberte Minier et Mohammed Harbi, le FLN, document et histoire, 1954-1962, chasha , alger,2004,p365

[4]- علي كافي، المصدر السابق، ص: 266،365،366.

* ذكر مصطفى همشاوي بان العقيد لطفي خلال الجلسة الأولى قال للباءات الثلاث هناك أزمة داخل الحكومة المؤقتة وانتم دعوتمونا لفض الصراع وانتم أعضاء في الحكومة المؤقتة وفي نفس الوقت قضاة اخرجوا ودعونا لوحدنا وإلا استدعوا كل أعضاء الحكومة المشتركة.مصطفى همشاوي، المرجع السابق،ص: 117.

* ذكر محمد حربي وجيلبيرت ميني أن كريم بلقاسم حتى يزيح فرحات عباس من على رأس السلطة وجه له اتهامات بالفشل وطالب بحلها وإنشاء لجنة ثورية تتكفل بشؤون الحرب على أن يكون نسقها لكن طلبة رفضوا وعارضوا كل من بوصوف وبن طوبال المعومان من العقداء كا بومدين وعلي كافي.علي كافي، المصدر السابق، ص: 365،336.

[5]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص: 42.

القرارات وهي:

- تعيين مجلس وطني جديد للثورة ودعوته للانعقاد في الفترة المحددة بتاريخ 16 ديسمبر 1959 إلى جانفي 1960 وذلك من اجل المصادقة النهائية على القرارات بصفة نهائية[1].

وتشير اغلب المصادر إلى انه قد حدثت اختلافات كبيرة حول تركيبة المجلس الوطني للثورة الجديدة فقد كريم بلقاسم إدراج الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من تشكيلة المجلس لدعم موقعه لكن لقي طلبة معارضة من العقداء لا سيما هواري بومدين، ولم يتمكن سوى احمد بن شريف من اكتساب العضوية في المجلس الوطني للثورة لأنه التحق مبكرا بالثورة عكس الآخرين[2]، أن الملاحظ في هذه التشكيلة الجديدة هو هيمنة العسكريين عليها والذين أصبحوا يشكلون ثلثي أعضاء المجلس فقد استطاع هواري بومدين أن يلحق بعضوية المجلس بعض ضباط جيش الحدود الموالين له كعلي منجلي وقايد احمد والطاهر الزبيري وعلي سواعي وعمار رباي كما نجد منهم أيضا بعض ضباط الولايات مثل صالح بوبنيدير والطاهر بودربالة وحسين رويبج من الولاية الثانية ومحمد اوكاج واحمد فاضل ومحمد شعباني من الولاية السادسة وعرف التعديل في تشكيلة المجلس إقصاء بعض الأعضاء من السياسيين على غرار احمد ولمين دباغين ومحمد بجاوي وصالح لونيشي وعبد المالك تمام في حين تم إدراج اسم كل من الشيخ خير الدين واحمد بومنجل ضمن عضوية المجلس الجديد[3]، أما بخصوص باقي القرارات التي اتفق عليها المجتمعون فقد تم الدعوة إلى إنشاء هيئة أركان عامة وإسناد قياداتها إلى *هواري بومدين الذي وقع اختياره على ثلاثة نواب وهم علي منجلي وقايد احمد وعز الدين زراري[4]، كما تم إلغاء وزارة الحرب وتعويضها بلجنة وزارية للحرب برئاسة الباءات الثلاث[5].

---

[1]- محمد شبوب، المرجع السابق، ص: 95.
[2]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص: 44.
[3]- علي الكافي، المرجع السابق، ص: 115.
[4]- عاشور شرفي، المرجع السابق،ص: 98.
[5]- 4Gilbert Minier et Mohammed Harbi, op,cit, p: 36

* هواري بومدين: ولد في 1923 بقالمة انضم إلى التشكيلة الوطنية الرئيسية لحزب الشعب عين كمساعد لبوصوف في الولاية الخامسة ثم حول للقيادة العليا للجيش التحرير الوطني وفي 1962 عين نائب رئيس المجلس ووزير الدفاع في الحكومة الأولى للجزائر المستقلة. عاشور شرفي، المرجع السابق، ص: 98.

المبحث الثالث: نشاط المجلس الوطني للثورة وعلاقاته بطرابلس

بعد استكمال العقداء العشرة اجتماعاتهم في تونس الذي أسفر عن تشكيل مجلس وطني جديد للثورة[1]، وقصد تفادي تجاوز صلاحياته وجهت الدعوة لأعضائه للانعقاد في دورة ثالثة بطرابلس لتعيين قيادة جديدة للحكومة المؤقتة ووضع قوانين وبرنامج عمل حقيقي للهيئات القيادية لمواجهة التطورات اللاحقة[2]، يذكر رابح لونيسي أن العقداء شكلوا لجنة تحضيرية للدورة التي تم اختيار طرابلس لاحتضانها لضمان اكبر قدر من الهدوء والأمن وتفادي أعين الجواسيس والمتآمرين[3]، وحتى بالنظر للدعم اللامشروط الذي تقدمه الحكومة الليبية لاستضافة الدورة[4]، التي انطلقت في التاريخ المحدد لها في 16 ديسمبر 1959 وامتدت إلى غاية 18 جانفي 1960 بحضور كل الأعضاء الذين سجلت أسماؤهم في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة حسب وثيقة محاضره فقد كان الاجتماع الذي جرى على مدار 33 يوم صاخبا بالنقاشات الحادة وصلت حد تبادل الشتائم والاتهامات لاسيما حول القضايا المتعلقة بالقيادة والأزمة بين الداخل والخارج إلى التركيبة الجديدة للحكومة المؤقتة في ظل إصرار كريم بلقاسم على رئاسة الحكومة من قبل التاريخيين ومطالبة قادة الداخل بدخولها إلى ارض الوطن بدعم وإصرار كبير من قبل يوسف بن خدة[5]، وبعد اخذ ورد ومشاحنات وصلت حد انسحاب كريم بلقاسم في احد الجلسات ليعود بعد استرضائه صادق المجلس على لائحتين الأولى حول القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني وعلى المؤسسات المؤقتة وتعيين حكومة مؤقتة[6]، وصادق في اللائحة الثانية على النص المتضمن عالم المؤسسات الجزائرية وكانت أهم القرارات على النحو التالي:

---

[1]- علي كافي، المصدر السابق، ص: 292.
[2]- مصطفى همشاوي، المصدر السابق، ص: 176.
[3]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص: 44.
[4]- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية من 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص: 66.
[5]- محمد شبوب، المرجع السابق، ص: 98.
*ضمت هذه اللجنة كل من العقداء محمدي السعدي، هواري بومدين، علي الكافي،عبيد الحاج لخضر، العقيد لطفي، السعيد بازوران، سليمان دهليس. مصطفى همشاوي، المصدر السابق، ص: 176.
[6]- حمودة بوعلام، المرجع السابق،ص: 316.

_ التأكيد على أن المجلس الوطني للثورة هو القيادة العليا لجبهة التحرير[1].

_ تأسيس حكومة مؤقتة جديدة وتجديد الثقة في فرحات عباس لقيادتها وضبط الخطوط العريضة لبرنامجها على الصعيدين الداخلي والخارجي[2].

وصادق المجلس على الموقف الذي ستتخذه الحكومة حيال مشروع تقرير المصير الذي طرحه ديغول في 16 سبتمبر 1959 ومنحها الثقة وحرية المبادرة في اتخاذ القرار الذي تراه مناسبا فيما يتعلق بالمفاوضات مع الحكومة الفرنسية[3]، عمد المجلس أيضا إلى تقليص عدد أعضاء الحكومة من 13 عضوا إلى 9 أعضاء والتأكد على أنها مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة[4]، وما يلاحظ عن هذه التركيبة الجديدة هو حدوث بعض التغييرات الطفيفة مع تجديد الثقة في فرحات عباس كرئيس[5]، خلالها صادق المجلس الوطني للثورة على قرار تكوين لجنة وزارية مسؤولة عن شؤون الحرب وتكون تحت مسؤولية الباءات الثلاث[6]، تكوين هيئة أركان أسندت إلى العقيد هواري بومدين ومنحه كافة الصلاحيات في اختيار معاونيه وقد وقع اختياره فيما بعد على كل من علي منجلي وقايد احمد وعزالدين زراري تكون مهمتها تنظيم الجيش وجعل الوحدات العسكرية على الحدود الشرقية والغربية تعمل على فك الحصار عن الداخل وإدخال السلاح وأمرها المجلس أيضا بالإسراع في تنظيم جيش الحدود والدخول إلى الجزائر تنفيذ المطالب قادة الداخل[7]، ووجه المجلس شكره إلى كافة الدول الصديقة والشقيقة على دعمها للقضية الجزائرية ودعا الحكومة إلى توسيع شبكة علاقاتها مع الخارج ووضع إستراتيجية جديدة لنسج شبكة علاقات جديدة مع كل الدول العالم وتسمح بإعادة بعث دبلوماسية الثورة بعد

---

[1]- عبدالله مقلاتي، المرجع السابق، ص: 260.
[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 118.
[3]- لخضر شريط، المرجع السابق، ص: 22.
[4]- جاك دوشمان، تاريخ حرب الجزائر، تر: داوود سلامنية، دار القصبة، الجزائر، ص: 311.
[5]- أرجح سعد دحلب أسباب تجديد الثقة في فرحات عباس رغم معارضة كريم بلقاسم إلى أن الحكومة كانت مقبلة على مفاوضات مع ديغول بعد طرحه مشروع تقرير المصير إضافة إلى محاولة بن طوبال وبوصوف قطع الطريق على كريم بلقاسم للوصول إلى السلطة. سعد دحلب، المصدر السابق، ص: 108.
[6]- محمد شبوب، المرجع السابق، ص: 102.
[7]- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات أيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 53.

الضغوطات التي فرضتها الدبلوماسية الفرنسية بقيادة ديغول[1]، وعلى الصعيد العسكري أوصى المجلس بضرورة تكثيف العمليات العسكرية والإسراع بدخول قادة الجيش[2]، وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة تم استعراض حصيلة تطور العلاقات الخارجية ومختلف المعيقات وبناءا على تلك التقارير وضع المجلس الوطني للثورة إستراتيجية جديدة تهدف لإعادة بعث دبلوماسية الجزائرية ونسج شبكة علاقات الجبهة مع دول العالم[3]، مع دول الجوار أوضحت التقارير المقدمة بان ديغول يقوم بمجهودات كبيرة لتسميم علاقات جبهة التحرير مع الحكومتين المغربية والتونسية ونجح في جر الدولتين خلف مناوراته وهو ما يتجلى في سياسة فرض الرقابة على جيش الحدود وتقنين الأسلحة وأوضح تقرير لمحمود الشريف عن كميات ضخمة احتجزتها الحكومة التونسية وهو نفس الحال على الحدود المغربية كما تناولت التقارير مسالة اتفاقية أيجلي التي أبرمتها حكومة ديغول مع الحبيب بورقيبة في 1958/6/20 ولجنة ترسيم الحدود التي شكلها المغرب مع حكومة ديغول لإعادة رسم الحدود[4]، وبعد استعراض كل هذه التقارير دعا المجلس إلى عدم الخوض في الخلافات الحدودية مع الحكومتين التونسية والمغربية بانتهاج سياسة التسويق والعمل على تلطيف الأجواء معها داعيا الحكومتين إلى احترام اتفاقيات دعم للثورة وخاصة اتفاق طنجة بالحاح المجلس على أن العمق ألمغاربي هو العمق الأول للجزائر[5].

ـ **الدول العربية:** أوضحت التقارير أن حكومة ديغول انتهج فيها سياسة التهديد والضغوطات الاقتصادية مع هذه الدول يرفع الإعانات المالية كذلك الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية لكن هذه الدول بشكل عام تحاول مواصلة دعمها للثورة وبقوة برغم من كل الضغوطات في حين ارتكزت إستراتيجية المجلس المحددة على الدعوة إلى انتهاج سياسة الحياد وعدم الخوض

[1]- جريدة المجاهد، المصدر السابق، ص: 136.
[2]- شاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص: 148.
[3]- عبدالله مقلاتي، الثورة التحريرية وثائق ومواثيق، المرجع السابق، ص: 421.
[4]- اتفاقية أيجلي: هي الاتفاقية التي أبرمتها الحكومة التونسية مع ديغول وتقتضي بمرور أنبوب البترول الجزائري على الأراضي التونسية بتصديره Abbes Farhat ,autopsie d un guerre ,op,cit,p236
[5]- احمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص: 260.

في الخلافات العربية وتبنى المشروع القومي العربي لاستعطاف الرأي العام العربي[1].

ـ **الدول الافرو آسيوية:** أوضح المجلس أنها شكلت منذ مؤتمر باندونغ سند كبير بعدما تحولت إلى منبر سياسي ودبلوماسي للجبهة وذكرت التقارير المقدمة للمجلس أن ديغول يحاول فرض ضغوطات اقتصادية في اغلب الاحيان لا سيما مع الأقطاب الكبرى كاندونيسيا وماليزيا لكن مع ذلك فهي تواصل دعمها.

ـ **الدول الإفريقية:** أوضحت التقارير أن حيز كبير من القارة الإفريقية هو مجال للدبلوماسية الفرنسية حيث يحاول ديغول عزل الدول الإفريقية سياسيا واقتصاديا عن الثورة التحريرية وعلى هذا الأساس فقد وجه المجلس انتقادات لاذاعة للحكومة المؤقتة والبعثات الدبلوماسية الجزائرية بسبب سياسة الإهمال للبعد الإفريقي وترك المجال فسيحا لديغول[2].

ـ **الدول الغربية وأمريكا اللاتينية:** أوضح المجلس أن فرنسا تستعين بحلفائها الغربيين لعزل الجبهة وتقوم بفرض ضغوطات كبيرة عن مكاتب الجبهة لكن مع ذلك فان هذه المكاتب تواصل جهودها للتعريف بالقضية الجزائرية في السر والعلن فحققت العديد من النتائج بدليل تزايد حملات الدعم المادي والمعنوي للثورة في أحرار أوروبا معنى ذلك وهو نفس الحال مع الدول الاوروبية وأمريكا اللاتينية التي فتحت طريق للتطلع نحو حركات التحرر ومساندتها وعلى هذا الأساس دعا المجلس الوطني إلى تفعيل دور مكاتب الجبهة والاعتماد على المهاجرين العرب لكسب مزيد من التأييد للقضية الجزائرية[3].

ـ **الكتلة الاشتراكية:** أوضحت التقارير المرفوعة إلى المجلس الوطني للثورة أن الثورة تتلقى دعما من هذه الكتلة ولكن الكثير من دولها ترفض الاعتراف بالحكومة المؤقتة بالتوازي مع إستراتيجية الاتحاد السوفياتي الذي يحاول التقرب إلى فرنسا وإيجاد شرح في المعسكر الغربي

---

[1]- احمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص: 264.
[2]- سلسلة ندوات، الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1968، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ص:91،90.
[3]- عبدالله مقلاتي، المرجع السابق، ص: 421.

وعلى هذا الأساس دعا المجلس إلى تكثيف العلاقات مع أقطاب الكتلة وخاصة مع الصين التي تساند القضية لفرض ضغوطات على الاتحاد السوفياتي[1].

_ الولايات المتحدة الأمريكية: انتقد المجلس الوطني للثورة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القضية الجزائرية وقال بان الولايات المتحدة الأمريكية حددت خيارها إلى جانب فرنسا معتبرا وان الدعم المادي والعسكري الذي تقدمه بفرنسا يعتبر مشاركة في الحرب ضد شعب الذي ابى إلى تحريك الرأي العام في أمريكا لصالح القضية الجزائرية[2].

وقد أثبتت هذه الإستراتيجية نجاعتها على كافة المستويات فقد شرعت الحكومة المؤقتة في تنفيذ إستراتيجيتها في تكثيف وفودها في كل الاتجاهات وتبحث في تحقيق انتصارات كبيرة طالت الصعيد الإقليمي والعربي والبعد الآسيوي والإفريقي وحتى المحافل الدولية والشاهد على ذلك هو موجة الاعترافات الدولية الواسعة بالحكومة المؤقتة إلى غاية شهر أوت 1961 تاريخ انعقاد المجلس الوطني للثورة في دورته الرابعة[3].

[1]- جريدة المجاهد، ج4، وزارة المجاهدين، 1961، ص: 56.
[2]- عبدالله مقلاتي، المرجع السابق، ص:421.
[3]- منذ 1960 تحسنت السياسة المغربية والتونسية اتجاه القضية الجزائرية في حين واصلت الدول العربية دعمها المادي والدبلوماسي في المحافل الدولية للقضية الجزائرية عبر الضغوطات و الوساطة والدعم العسكري والمالي وكذلك على الصعيد الإفريقي أصبحت الكثير من الدول الإفريقية تتبنى القضية الجزائرية وعقدت مؤتمرات الدعم للقضية الجزائرية والتصويت لصالحها وبخصوص الكتلة الشرقية فان توجه جبهة التحرير إلى اكتساب دعم الأقطاب الكبرى في الكتلة كالصين ويوغسلافيا أدى إلى اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة وقدمت أكثر من 4000 طن من الأسلحة للثورة كما تحسن آراء الولايات المتحدة الأمريكية بعد بفضل الجهود الكبيرة لبعثات الجبهة والضغوطات الدولية .احمد مسعود سيد علي، المرجع السابق، ص: 280.

خاتمة

خاتمـــة:

بعد هذه الدراسة لموضوع دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية في معالجة القضايا العالقة للثورة 1957-1960 توصلت للاستنتاجات الآتية:

_ لقد اخرج مؤتمر الصومام الأداء الثوري من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي الموجه، بإلغاء الاستقلال الذاتي التي تمتعت بها المناطق التاريخية الخمسة، وقيادة الوفد الخارجي عندما تمكن من إخضاع كل الإطراف إلى قيادة وطنية مركزية اتخذت من العاصمة مقرا لها.

_ قام المؤتمر بتغيير كبير في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني، وكان السابق لقرارات مؤتمر الصومام مقارنة ببقية مواثيق الثورة في تحديد العلاقة بين النشاط الثوري والجماهير الشعبية ويمكن القول انه اعتمد مبدأ القيادة الجماعية وقرار إنشاء مجالس شعبية عن طريق الانتخابات كان من ابرز الدلائل على وجود روح ديمقراطية لدى بعض منظري الصومام.

_ إن مؤتمر الصومام قد درس آفاق مستقبل الثورة من حيث التنظيم الداخلي والعلاقات الخارجية وإنشاء قيادة موحدة سميت بالمجلس الوطني للثورة.

_ إن انعقاد مؤتمر الصومام وتناقل نجاح الهجومات الأولى على مراكز العدو وبتأسيس المجلس الوطني للثورة جعل الجزائريون يتحققون من انه يجب الخروج من دائرة الصراع الشخصي إلى الكفاح الحقيقي ضد المستعمر والعمل على تصعيد الهجومات والاقتناع على أن ما اخذ بالقوة لايسترجع الا بها، فان تأسيس المجلس الوطني كان منعرجا حاسما في تغيير إيديولوجية ثورة أول نوفمبر.

_ شكل المجلس الوطني للثورة بقوانينه الأساسية وسلطاته المخولة له بالفصل في القضايا المصيرية ، وفرض الرقابة على الهيئة التنفيذية وتحديد توجهاتها الخارجية ونشاطاتها.

_ على الرغم من قصر مدة تواجد المجلس الوطني للثورة في الداخل غير انه ساهم في تعزيز العمل الثوري بالداخل من خلال إستراتيجية التي رسمها لإعطاء دفع للكفاح المسلح بها انعكس

إيجابا على نشاط الثورة سياسيا وعسكريا وهو ما تجسد في معركة الجزائر والنجاحات التي حققتها الثورة داخل الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحد.

_ لقد تميز المجلس الوطني للثورة بالقدرة على التنظيم والتكييف مع الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة به وهكذا لعب دورا متجانسا ومتكاملا من اجل نجاح المهمة في الثورة باسترجاع السيادة الوطنية وتمكن من التصدي لجميع المحاولات الفرنسية الهادفة إلى إضعافها.

_ لقد أكد المجلس الوطني للثورة في دورته بالقاهرة بتاريخ 20 أوت 1957 الذي استهدف المنطلقات الإيديولوجية بحيث لم يعد يشترط الانتماء العضوي لحزب الشعب الجزائري، أن الأولوية لا تكون إلا حيث الفعالية ومصلحة الثورة وبالتالي التعديل في المبدأين السياسي والعسكري وإلغاء قرار مؤتمر الصومام.

_ لقد حقق المجلس الوطني للثورة في الفترة الممتدة ما بين 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960 حيث حدد المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة إلي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل والتي بدأت باعتراف فرنسا بتقرير مصير الشعب الجزائري، اثر خطاب ديغول بتاريخ 14 جوان 1960 الذي سمح ببداية مفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية عدة مرات كانت أهمها مفاوضات أيفيان.

_ أبرزت الأزمة الحادة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة على عجز برلمان الثورة في معالجتها فكانت له تأثيرات سلبية على وحدة المجلس الوطني وظهور التكتلات مع إطلاق سراح السجناء الخمسة.

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب:**

1. إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث والنشر، قسنطينة، الجزائر،1992.
2. إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر،2007.
3. إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر ،2007.
4. أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1985.
5. احمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، ج3، دار البصائر، الجزائر،2009.
6. احمد سيعود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر ،2002.
7. احمد منصور، الرئيس احمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2002.
8. احمد منغور، موقف الرأي العام من الثورة الجزائرية 1962،1954، دار التنوير، الجزائر،2013.
9. أمحمد خطيب، الثورة الجزائرية، ط1، دار العلم الملايين، بيروت، 1958.
10. باتريك افينووجوان بلانشياس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة داوود سلامنية، ج2، الجزائر، 2013.
11. بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري للاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، ط1، بيروت، 1984.
12. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر،2006.

13. بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 الذكرى ال45 للاستقلال والشباب، الجزائر،2007.

14. بن يوسف بن خدة، اتفاقيات أيفيان، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر،(د.س).

15. بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة، ترجمة دجاج مسعود، دار هومة، الجزائر.

16. جاك دوشمان ،تاريخ حرب الجزائر ،ترجمة داوود سلامنية ،دار القصبة ،الجزائر.

17. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1944.

18. جيلالي صاري، ثمانية أيام معركة الجزائر (28 جانفي -4 فيفري 1957)، ترجمة خليل اوذانية، موفم للنشر، الجزائر،2013.

19. حسين ايت ايديروكومندو، علي خوجة الولاية الرابعة الناحية الأولى، ترجمة موسى اشرشور، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر،2011.

20. حميد عبد القادر، دروب التاريخ (مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

21. حميد عبد القادر، دروب التاريخ مقالات في التاريخ الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

22. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

23. حميد عبد القادر،عبان رمضان، مرافقة من اجل الحقيقة،منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

24. خالفة معمري، عبان رمضان، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

25. رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

26. رضا مالك، الجزائر في أيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، بيروت،2003.

27. رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، بونة للنشر، الجزائر،2012.

28. روبيرميرل، مذكرات احمد بن بلة، ترجمة لعنيف لخضر، ط1، دار الآداب، بيروت، 1974.

29. سعد دحلب، المهمة منجزة من اجل استقلال الجزائر،منشورات دحلب ،2007.

30. سلسلة ندوات، الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الجزائر.

31. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ،ترجمة محمد حافظ الجمالي ومسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر،الجزائر،2007.

32. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة حافظ جمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال،2003.

33. الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة، 1929-1979، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

34. صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

35. صالح بن القي، الدبلوماسية الجزائرية من (1830-1962) دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، ط2، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007.

36. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينقين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2005.

37. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1958، القصبة الجزائر،2009.

38. عبد الحفيظ أمقران الحسني ،مذكرات مسيرة النضال والجهاد، ط1، دار الأمة، للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

39. عبد الحفيظ أمقران، مؤتمر الصومام، إعداد وتنظيمها ومحتوى مجلة أول نوفمبر عدد خاص 68 المنظمة الوطنية للمجاهدين 1984.

40. عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة، الجزائر، 2004.

41. عبد الرحمان بن العقون، مذكراتي، دار دحلب للنشر، 2000.

42. عبد العزيز واعلي، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بولاية الثالثة، دار الأمل للنشر، الجزائر،2001.

43. عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، ط1، دار الواحة، الجزائر، 2012.

44. عبد الله مقلاتي، قامات منسية محاولة التعريف بإطارات الثورة التحريرية، ج4، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

45. عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار هومة، الجزائر، 2007.

46. عبدالله مقلاتي وصالح لميش، سلسلة التضامن العربي من الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر.

47. عبدالله مقلاتي، الثورة مواثيق ووثائق، ج4، وزارة المجاهدين، الجزائر،2011.

48. عثماني مسعود ،مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، دار الهدى، الجزائر،2009.

49. علي الكافي، مذكرات الرئيس علي الكافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006.

50. عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت،1997.

51. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية للنشر، الجزائر،2014.

52. عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الجزائرية مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007.

53. عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، 1954-1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

54. فتح الدين أزوار، إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد للنشر، الجزائر، 2013.

55. لخضر بورقعة، مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، ط2، الجزائر، 2008.

56. لخضر سفير، شخصيات تاريخية، دار الأمل للدراسات والنشر، الجزائر،2007.

57. لمجد ناصر، أحاديث مع احمد محساس، دار الخليل، القاسمي للنشر، دمشق، 2008.

58. مبروك بالحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة، الجزائر،2004.

59. محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة، الجزائر،2008.

60. محمد الامين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، ط2، دار بن كثير البنان،2007.

61. محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب وزارة المجاهدين، الجزائر،2004.

62. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 2009.

63. محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية،1965.

64. محمد ديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

65. محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من 11 اوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، ط1، دار دزايرانفوا، الجزائر، 2013.

66. محمد عباس، الثورة بلاثمن، دار القصبة، الجزائر،2007.

67. محمد عباس، ثوار عظماء،ج4، دار هومة، الجزائر،2013.

68. محمد عباس، خصومات تاريخية، ط2، دار هومة للنشر، الجزائر،2013.

69. محمد عباس، رواد الوطنية، ج7، دار هومة للنشر، الجزائر،2013.

70. محمد عباس، فرسان...الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر،2001.

71. محمد عباس، فصول في ملحمة التحرير، فرسان الحرية،ط1، دار هومة للنشر، الجزائر،2013.

72. محمد قنانش، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات الحركة الوطنية للدراسات والبحث، الجزائر،2007.

73. محمد لحسن الزغيدي، أهم الاختلافات في المجلس الثورة بين السياسيين والعسكريين، مقال بجريدة الفجر بتاريخ الثلاثاء 9 فيفري 2016.

74. محمد لحسن الزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، دار هومة للنشر، الجزائر،2005.

75. مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية (1955-1962)، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2010.

76. مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية من 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

77. مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر،2003.

78. مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية في الجزائر بطل واحد هو الشعب جبهة التحرير الوطني، ط1، دار الثوري، بيروت،1996.

79. مصطفى همشاوي، جذور أول نوفمبر في الجزائر، دار هومة، الجزائر،2010.

80. النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954(نداء أول نوفمبر مؤتمر الصومام مؤتمر طرابلس)، منشورات ANEP المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2005.

81. ياسف سعدي، ذكريات معركة الجزائر، ترجمة إبراهيم حتفي، الدار القومية للطباعة والنشر،1963.

82. يحي بوعزيز ،الثورة في الولاية الثالثة التاريخية ،دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

83. يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر، الجزائر،2009.

84. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20، ج2، ط1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996.

85. يوسفي محمد ،الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة ،ترجمة محمد الشريف بن داحي ،وزارة المجاهدين الذكرى الأربعين لاندلاع الثورة ،2007.

- **المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:**

86. 1Raphaelle Branche, la torture et l'armée, pendant la guère d'Algérie (1954-1962) Gallimard, paris, 2001.
87. Abbes Ferhat, autopsie d'un guère, édition Alger livre, Alger.
88. Abed el Rahman, la bebuts d'un diplomatique de guère 1956-1962, édition Dehleb, Alger.
89. Abed lhamid Zouzou, les références historique de l'état algérienne (instution et charte, édition homma, Alger, 2009
90. Belaid Aban, au cœur delà tempête, koukou, Alger, 2015
91. Ben Youcef Ben KHada, Aban Ben-Mhidi, Dahleb, Alger 2000.
92. Ben Youcef Ben khedda, l'Algérie a l'indépendance la crise de 1962 Dahlab, Alger, 2000.
93. Gillerte Ninier et Mohammed Harbi, le FLN, document et histoire, 1954-1962 ,casbah, Alger, 2004.
94. Mohammed Harbi, la guerre commence en Algérie, complexe Bruxelles, 1948.
95. Mohammed Harbi, le archive de la révolution I jeune Afrique, paris, 1981.
96. Mohammed Taguia, l'Algérie en guerre l'office publication, Alger, 2007.
97. Patrik Eveno et Jean Planchais, la guerre d'Algérie dossier et témoignages laphonic, alter, 1990.
98. Pierre le coyet, la guerre d'Algérie Perrin, paris 1989.
99. Saad Dahlab, Mission accomplie, pour l'indépendance de l'Algérie dahlab, Alger, 2000.

- **قائمة المذكرات:**

100. احمد مسعود سيد علي، قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، قسم التاريخ،2009-2010.

101. بودلاعة رياض، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

102. بوعريوة عبد المالك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة الجزائرية (1956-1962)، مذكرة لنيل الماجستير، إشراف شاوشي حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

103. عزالدين معزة ،فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.

104. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإرادي في الجزائر 1954-1962 رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1994-1995.

105. الغالي غربي، الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة (1954-1958) ، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2004/2005.

- **قائمة الجرائد والمجلات :**

106. جريدة الحوار الأسبوعية، 02 /2012/08.

107. جريدة المجاهد، العدد 05،1960/02/59.

108. جريدة المجاهد، ج4، وزارة المجاهدين،1961.

109. جريدة المقاومة الجزائرية، 20 ديسمبر 1956، العدد 16، الجزائر.

110. عائشة حسيني، المنطقة الرابعة ومؤتمر الصومام، مجلة المصادر، العدد 12.

111. عهود الشهداء، جريدة المجاهد، ج4، منشورات وزارة المجاهدين.

112. مجلة الذاكرة، العدد 3، إصدارات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 1995.

113. مجلة الذاكرة، للدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، العدد 3 ،1995.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): نموذج عن رسالة تبرز نشاط مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية

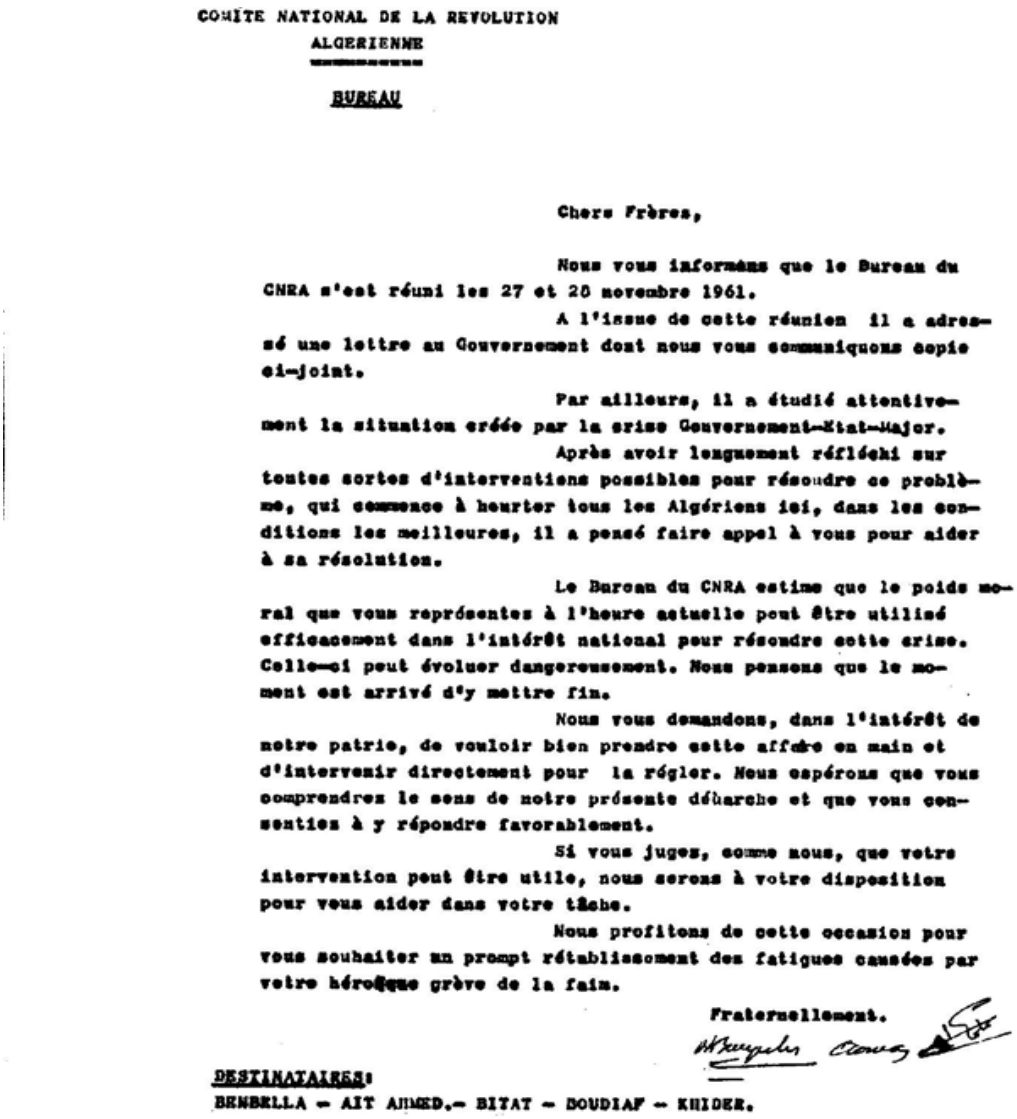

COMITE NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE

BUREAU

Chers Frères,

Nous vous informons que le Bureau du CNRA s'est réuni les 27 et 28 novembre 1961.

A l'issue de cette réunion il a adressé une lettre au Gouvernement dont nous vous communiquons copie ci-joint.

Par ailleurs, il a étudié attentivement la situation créée par la crise Gouvernement-Etat-Major.

Après avoir longuement réfléchi sur toutes sortes d'interventions possibles pour résoudre ce problème, qui commence à heurter tous les Algériens ici, dans les conditions les meilleures, il a pensé faire appel à vous pour aider à sa résolution.

Le Bureau du CNRA estime que le poids moral que vous représentez à l'heure actuelle peut être utilisé efficacement dans l'intérêt national pour résoudre cette crise. Celle-ci peut évoluer dangereusement. Nous pensons que le moment est arrivé d'y mettre fin.

Nous vous demandons, dans l'intérêt de notre patrie, de vouloir bien prendre cette affaire en main et d'intervenir directement pour la régler. Nous espérons que vous comprendrez le sens de notre présente démarche et que vous consentirez à y répondre favorablement.

Si vous jugez, comme nous, que votre intervention peut être utile, nous serons à votre disposition pour vous aider dans votre tâche.

Nous profitons de cette occasion pour vous souhaiter un prompt rétablissement des fatigues causées par votre héroïque grève de la faim.

Fraternellement.

DESTINATAIRES:
BENBELLA - AIT AHMED.- BITAT - BOUDIAF - KHIDER.

رسالة مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى المساجين الخمسة يطالبهم بالمساهمة في إيجاد حل للأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

مصدر: علي كافي، مذكرة علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص: 339.

الملحق رقم (02): نموذج قائمة اعضاء مؤتمر الصومام 20 اوت 1956

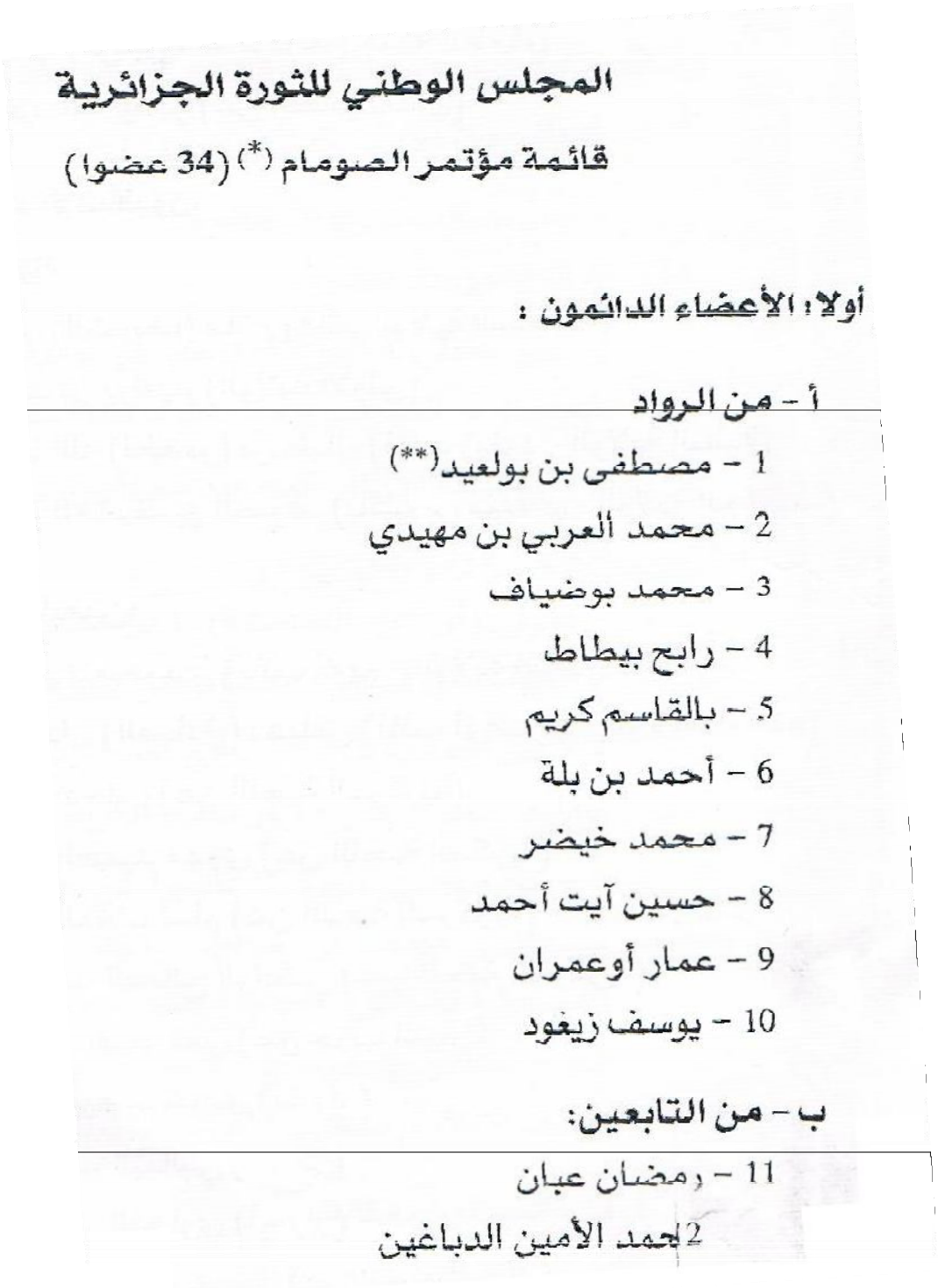

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

قائمة مؤتمر الصومام (*) (34 عضوا)

أولا: الأعضاء الدائمون :

أ – من الرواد

1 – مصطفى بن بولعيد(**)
2 – محمد العربي بن مهيدي
3 – محمد بوضياف
4 – رابح بيطاط
5 – بالقاسم كريم
6 – أحمد بن بلة
7 – محمد خيضر
8 – حسين آيت أحمد
9 – عمار أوعمران
10 – يوسف زيغود

ب – من التابعين:

11 – رمضان عبان
12 – أحمد الأمين الدباغين

مصدر: محمد عباس، نصر بلا ثمن، دار هومة، الجزائر، 2013، ص: 118.

الملحق رقم (03): نموذج عن اعضاء الحكومة المؤقتة الاولى 19 سبتمبر 1958

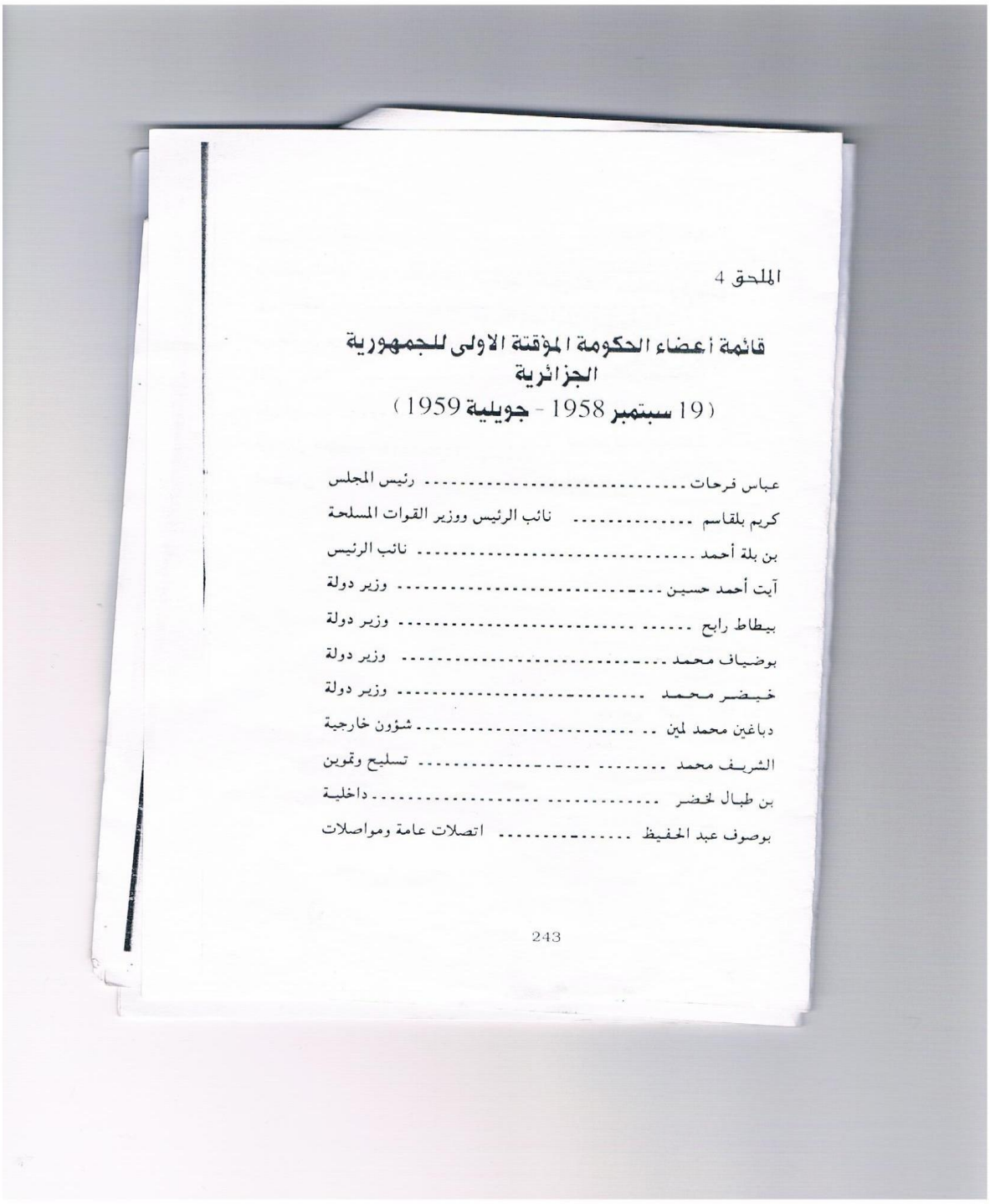

الملحق 4

قائمة أعضاء الحكومة المؤقتة الاولى للجمهورية الجزائرية

(19 **سبتمبر** 1958 - **جويلية** 1959)

عباس فرحات ..... رئيس المجلس

كريم بلقاسم ..... نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة

بن بلة أحمد ..... نائب الرئيس

آيت أحمد حسين ..... وزير دولة

بيطاط رابح ..... وزير دولة

بوضياف محمد ..... وزير دولة

خيضر محمد ..... وزير دولة

دباغين محمد لمين ..... شؤون خارجية

الشريف محمد ..... تسليح وتموين

بن طبال لخضر ..... داخلية

بوصوف عبد الحفيظ ..... اتصلات عامة ومواصلات

243

مصدر: سعد دحلب، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، ص: 243.

الملحق رقم (04): نموذج عن محضر اجتماع قادة الداخل واقتراحات الى الحكومة المؤقتة وعلاقاتها مع الداخل

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

-oOo- : -oOo-

VICE-PRESIDENCE DU CONSEIL
MINISTERE DES FORCES ARMEES

CABINET MILITAIRE

N°_____/MFA

Transmis par Wilaya 1 -

PROCES-VERBAL DE LA REUNION INTER-WILAYA (Suite..)
Copie message n: 249/306 du 5/2/59

Propositions au G.P.R.A :

I°)-Envoyer une mission de contrôle à l'interieur .-
2°)-Désirons être consulter sur questions internes .-
3°)-Protestons contre négligenc du croissant Rouge vis-à-vis des malades qui sont à l'exterieur .
4°)-Désirons connaitre les ordres qui sont donnés pour l'offensive contre la ligne Morice .
5°)-Reclamons la rentrée des Cadres et Djounouds qui sont à l'exterieur .
6°)-Voulons que la répartition du matériel et du personnel se fasse equitablement entre Wilayas .
7°)-Que les Jeunes à envoyer à l'exterieur soient dirigés sur plusieurs branches.
8°)-Souhaitons eclaircissements sur toutes arrestations ou exécutions de Responsable à l'exterieur .
9°)-Attirons votre attention sur certaines déclarations susceptibles de choquer l'amour-propre des maquisards telles que celle du Président Ferhat ABBAS au sujet du CESSEZ-LE-FEU .
I0°)-Demandons qu'une aide matérielle soit accordée aux Etudiants à l'exterieur .
II°)-Demandons que les patrouilles soient bien entrainées pour éviter les pertes en hommes et en matériel .
I2°)-Faisons appel angoissé pour l'envoi de Médecins, d'instruments et de médicaments .
I3°)-Constatons que l'Unité Maghrébine n'est pas réalisable tant qu'elle n'est pas réalisée sur plan militaire .Proposons que l'aide matérielle des Pays fréres soit accrue et si possible l'elargissement du conflit .
I4°)-Voulons la Nationalisation des Services Exterieurs et la suppression des priviléges .
I5°)-Demandons une réponse à nos rapports et messages et l'envoi régulier des directives et informations.
I6°)-Manquons de matériel, de munitions et de finances .
I7°)-Proposons l'installation d'une Radio Nationale à l'interieur
I8°)-Déplorons l'insuffisance de notre propagande à l'exterieur qui doit se baser sur la denonciation des atrocités, du génocide, de l'emploi du NAPALM, du GAZ etc....
I9°)-En raison de son importance Psychologique, demandons d'intensifier l'utilisation des Journalistes Etrangers .
2o°)-Quoique restant une base solide, la plate-forme du 2o Août doit être revisée.

..../....

محضر اجتماع الولايات 1، 3، 4، 6، يتضمن اقترحات موجهة إلى الحكومة المؤقتة (فيفري 1959).

مصدر: علي الكافي، المصدر السابق، ص: 338.

الملحق رقم (05): نموذج عن القادة الستة التاريخيون

الواقفون من اليمين: محمد بوضياف، مراد ديدوش، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط.

الجالسون: العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم

مصدر: عثماني مسعود، الثورة التحريرية امام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، ص: 85

الملخص:

المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو مؤسسة سياسية تشريعية ثورية وتنظيمية، حرص في اجتماعاته للحفاظ على القرارات والمواقف التي تتماشى مع ما سطرته مواثيق الثورة، وقد عمل على تغيير إيديولوجية الثورة بمشتملاتها والم بكل جوانب الكفاح المسلح لبلوغ الهدف المنشود وذلك بتحقيق الإستراتيجية الثورية التي قام على أساسها بتعزيز العمل الثوري واحتوائه داخليا، ثم كسب الدعم الخارجي بتدويل القضية الجزائرية وفرض حضورها في مختلف المحافل الدولية.

Abstract:

The national Council of Algerian revolution is apolitical, legislative organization and revolutionary organization, which is seeking and focusing in its meeting to maintain all the decisions and attitudes that goes in the sane line with what the Algerian revolution set as its doctrine, and it worked on the changing of the revolution ideology, and it mastered all the aspects of the armed struggle to acheive all the strategic goals, by which it helped to containe the revolution inside and gain the support of the world outside and taking a place in any international meeting .

Résumé :

Le conseil national de la révolution algérienne est une organisation législative apolitique et une organisation révolutionnaire , qui cherche et se concentre dans sa réunion pour maintenir toutes les décisions et attitudes qui vont dans le sens de ce que la révolution algérienne a défini comme sa doctrine, il a travaillé sur la changement de l'idéologie de la révolution, il a maitrisé tous les aspects de la lutte armée pour atteindre tous les objectifs stratégiques, par lesquels il a aidé a contenir la révolution a l'intérieur et il a gagné le soutien du monde extérieur et a prendre place dans toute réunion internationale .